جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

دراسة تحليلية تقييمية لتجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر ومصر (2000-2016)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر
في العلوم التجارية تخصص : تجارة دولية

إعداد الطلبة :

- عبيدي هارون
- نصير محمد الأخضر
- فقيري عمار

إشراف الأستاذ :

- عقبة ريمي

السنة الجامعية : 2016-2017

إهداء

إلى قدوتي الأولى ... إلى من رفعت رأسي عالياً افتخارا به ...

إلى من علمني الصبر والاجتهاد ... إلى من وهب نفسه لسعادتنا ...

والدي الحبيب

إلى رمز العطاء و الوفاء ، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها ، إلى ينبوع العطف والحنان والحب إلى أشرف مثال للتضحية

أمي الغالية

إلى من بروعتهم كانت أجمل ذكرياتي ... إلى الأيد الحانية لي عونا في حياتي...

إلى من هم بجانبي في جميع لحظات مشواري...

أخوتي وأخواتي وأصدقائي

هارون

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليسهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي كل واحد باسمه

إلى الأرواح التي سكنت تحت تراب الوطن الحبيب الشهداء العظام

والى جميع طلبة دفعة ماستر تجارة دولية 2017/2016

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة

لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل

محمد لخضر

الإهداء

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى من افتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه.. أبي

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي .. أمي

إلى إخوتي وأخواتي والى أساتذتي، وكل من أشرف على تعليمي منذ الصغر إلى الآن، أرجو من المولى عز وجل أن يجمعني وإياهم في جنانه الواسعة ....أمين

إلى جميع طلبة دفعة ماستر تجارة دولية

اهدي إليكم جميعا هذا العمل المتواضع

عمار

شكر وعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود
إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا
الكثير باذلين بذلك جهودًا كبيرة في بناء جيل الغد
لتبعث الأمة من جديد

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة
إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...
إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...
إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ...

"كن عالمًا .. فإن لم تستطع فكن متعلمًا، فإن لم تستطع فأحب العلماء،
فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر الدكتور "**عقبة ريمي**"
الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:
"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

كما أنني أتوجه له بخالص الشكر إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام،
إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا
عندما ضللنا الطريق الدكتور "**أحمد نصير**"

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون
ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث
قسم العلوم التجارية

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على
قبولهم مناقشة هذه المذكرة المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة

ملخص الدراسة

الملخص باللغة العربية :

لقد كانت لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في إشكالها، والاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورًا كبيرًا، نظرًا للدور الحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وغيرها.

ومن خلال هذا العمل، تناولنا تجارب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر ومصر، والتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولتين، بحيث تم التطرق إلى أهم التشريعات تحت ما يسمى الإصلاحات الاقتصادية التي وضعتها كل دولة من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبعد ذلك تم تحليل حجم تدفقات هذه الاستثمارات الواردة طيلة فترة الدراسة، واتجاهاتها حسب التوزيع القطاعي والجغرافي، وتم أيضًا الوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، وانطلاقًا من هذه المؤشرات تم تقييم تجارب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولتين، وعملية المقارنة من منهم أفضل في تجربة الاستقطاب.

الملخص باللغة الأجنبية :

Abstract

It was the capital flows and international funds several developments in the forms, foreign direct investment is one of the most important capital witnessed a significant development ,in view of the vital role to play in raising the productive capacities of the economy ,and increase operating rates and other.

Through this work ,we ate the experiences of Attracting foreign direct investment for each of Algeria ,Egypt and to identify the reality of foreign direct investment in these countries, so the most important legislation under the so-called economic reforms by each state to attract the biggest possible number of foreign direct investment ,was then analyse the volume of flows of these investments contained throughout the period of study , and trends as sectoral distribution ,and also to take a stand on the appropriateness of the investment climate through indicators of international and regional organizations, on the basis of these indicators were assessing the experiences of attracting foreign direct investment by the two countries , and the comparison process of the best of them in experience of polarization.

المقدمة العامة

تمهيد :

لقد عرفت العشرون سنة الماضية تغييراً جذرياً في المفاهيم والسياسات الاستثمارية، فبعد أن كان الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عاملاً من عوامل الشك والريبة ومصدراً للقلق للدول النامية، التي كانت تنظر إلى المستثمر على أنه المستفيد الوحيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فعكفت على تقييد حرية عمله وانسيابه من خلال فرض محظورات وقيود صريحة على الصناعات التي يسمح له العمل فيها وفرض قيود على تحويل الأرباح.

لكن تلك الأسباب وغيرها جعلت الدول النامية تتجه إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجية الأخرى وبالأخص الاقتراض تجنباً للقيود التي تفرض على مثل هذه التدفقات، وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالاً للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

ومن المسببات التي أحدثت هذا التغيير في مواقف الدول النامية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، تصاعد أزمة المديونية الخارجية لها وما صاحبها من تعثر في السداد واهتزاز الثقة الدولية في عدد كبير منها، وارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي من حيث سعر الفائدة، وفترة السماح ومدة القرض والضمانات اللازمة، فقد تعرض العديد منها للضغوطات من منظمات التمويل الدولية (الصندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، ومن جهة أخرى يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر "كأحد مصادر التمويل الخارجية" دوراً مهماً وحيوياً نظراً لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توليد الادخار، كما يساهم في توظيف العمالة الوطنية، ويقلل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة.

إن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة يتوقف على عوامل جذب هذا الاستثمار والحوافز المقدمة لجذبه إلى هذا الدول، إذ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير وأساسي بجملة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي تسود بالدول المضيفة لتلك الاستثمارات.

وانطلاقًا من الشعور بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تزايد وتنامي اهتمام صانعي ومتخذي القرار في الجزائر ومصر بجذب تلك الاستثمارات من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي كان لها وزنها على التطورات الاقتصادية الكلية في هذه الدول، وتم فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال خوصصة المؤسسات العمومية، وسن العديد من تشريعات الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، بالإضافة إلى توفر الجزائر ومصر على العديد من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالرغم من ذلك فهناك العديد من المعوقات التي تواجه المستثمر عند قيامه بالاستثمار في هذه الدول والتي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

إنّ الدول العربية تعاني من قصور في مواردها المحلية يجعلها غير قادرة على المضي قدماً في برامج التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من انتهاج سياسات اقتصادية وقانونية من شأنها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إلا أن ما زالت هنالك مخاطر ومعوقات يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي الحد من كمية رؤوس الأموال الأجنبية التي تدخل إلى هذه الدول .

ويعتبر مناخ الاستثمار المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية وبالتبعية توفير تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية بهدف التوسع في القاعدة الإنتاجية والخدمية، وما تتيحه من فرص لزيادة الإنتاجية ورفع معدل القيمة المضافة وامتصاص البطالة وزيادة في الدخل ومحاربة الفقر مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق تلك الأهداف مرتبطة بتوافر محددات أو مقومات معينة حتى يستطيع البلد المعني دخول التنافسية الدولية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية، والتي سنعمل على بحثها ومعالجتها عن طريق دراستنا هاته :

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر في ظل الظروف الراهنة ؟

وهذا ما يجعلنا نطرح إشكاليات فرعية منبثقة من الإشكالية الرئيسية كالتالي:

- ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة؟
- ما هو الاتجاه العام العالمي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ وما هي الآليات الحديثة لجذبه؟

- ما هي ملامح تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر و مصر ؟
- ما هي فروقات تجارب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و مصر ؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

- ظهور أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المزايا التي يتمتع بها مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، وكذا من خلال تأثيره على العديد من المستويات الاقتصادية والاجتماعية كالتنافسية ونقل التكنولوجيا.
- من خلال التتبع لحركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم يجد أنها لم تعد مفيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجاذبة وهذا من خلال آليات حديثة لجذبه.
- ظهور الفرق من خلال مدى استقرار المؤشرات الكلية والمؤشرات تقييم المناخ الاستثماري (المؤشرات الدولية والإقليمية)، هذين الأخيرتين إيجابيتين أكثر في مصر عنها في الجزائر.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:** وهناك آليات شخصية (ذاتية) وأسباب موضوعية يمكن حصرها فيما يلي:

- انطلاقًا من الاهتمام الشخصي لتقييم ومقارنة تجارب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر ومصر في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية التي تمر بها الدول العربية بصفة خاصة والعالم بصفة عامة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المواضيع المثيرة للجدل، وشديد التعقيد والتغيير.
- موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مواضيع الساعة خاصة مع التحولات التي يعرفها اقتصاديات دول محل الدراسة بشكل خاص واقتصاديات دول العالم بشكل عام.
- إن تجربة الاقتصاد الجزائري والمصري مع الباب المفتوح للاستثمارات الأجنبية المباشرة حديثة نسبياً، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات متعددة الجوانب بشأن هذا الاستثمار، مما دفعنا إلى تناول جانب الآثار الاقتصادية لهذه الاستثمارات خلال فترة زمنية محددة نراها مناسبة في الوقت الراهن.

❖ **أهداف الدراسة وأهميتها:** سنحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية، ومحاولة الوقوف على أهمية وضرورة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ومصر.
- عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قرارات المتعلقة بالمفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثمارات.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر واتجاهات تغيره وتوزيعه الجغرافي وكذلك التعرف على مردوده الاقتصادي.
- مقارنة تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر تحليل مواطن القوة والضعف فيها، مع الفرص المتاحة، والتهديدات التي تسمم مناخ الاستثمار، وتطرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولقد أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المواضيع الحساسة، وأهميته تكمن في اهتمام الباحثين والأكاديميين اعتباراً للدور الذي يلعبه في مساعدة الدول المضيفة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وباعتباره وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي مقارنة بوسائل التمويل الأخرى والتي تتميز بالتقلب وارتفاع درجة المخاطرة,وبالمقابل يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الوسائل الهامة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وجلب رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة في توفير فرص جديدة للتوظيف وتحسين الأداء التصديري بالبلدان المضيفة، وسيعمل هذا البحث على دراسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بكل من الجزائر و مصر ومحاولة معرفة الآثار التدفقات الاستثمارية على الاقتصاديات هذه الدول وأي منهما أكثر استفادة من هذه الاستثمارات، الأمر الذي قد يساعد صانعي القرار على فهم الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي واتخاذ الإجراءات المناسبة على ضوء ذلك.

❖ **الإطار الزماني والمكاني:**

– من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزماني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 2000-2016 كونها تزامنت مع برامج الإصلاحات الاقتصادية.

– أمّا الإطار المكاني، فإن هذه الدراسة تخص كل من الجزائر ومصر بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ **المنهج والأدوات المستخدمة:**

سعياً منا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفاً،واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة،قدتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي فيعرض مفاهيم وأشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له ودوافع المفاضلة بين بيئة الاقتصاديات المختلفة من طرف رجال الأعمال الأجانب.

بالإضافة إلى اعتماد المنهج المقارن رغبة في تحليل و مقارنة تجار بالدول محل الدراسة، وقصد التعرف على مكانة هذه الدول الفعلية في مجال تشجيع الاستثمار ومقارنتها ببعضها البعض، من أجل الاستفادة من التجارب الناجحة في هذه الدول وتجنب السياسات التي لم تثبت نجاعتها.

سنعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر انتشارا، نذكر أهمها في:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار الدراسة بهدف إرساء الدعامة النظرية له باللغة العربية أو الأجنبية.
- البحوث والدراسات السابقة المنشورة والتقارير الصادرة عن مختلف الهيئات الرسمية وكذلك الملتقيات الوطنية والدولية، التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع.
- البحث في شبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات لجعل الدراسة لا تهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بالموضوع.

❖ **محتوى الدراسة:** للإحاطة بكل جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين جاء على النحو التالي:

تم تناول في الفصل الأول الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وتم تقسيمه إلى مبحثين:

– المبحث الأول من خلاله تم الإشارة إلى مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه وأهدافه ومبادئه ثم سرد مختلف أشكاله، وأيضًا تم فيه تناول أبرز النظريات المفسرة له واستعراض أهم محدداته، وفي البحث الثاني تم تناول أهم الدراسات السابقة التي تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتم التطرق في الفصل الثاني إلى التأصيل التطبيقي للموضوع ليقسم إلى مبحثين هو أيضاً:

– المبحث الأول تكلمنا فيه على أبرز قوانين الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي في الدولتين التي هي محل الدراسة، وأسردنا فيه تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها واتجاهاته حسب التوزيع القطاعي والجغرافي، وبالنسبة للمبحث الثاني أشرنا في إلى موضع الجزائر ومصر في المؤشرات الدولية والإقليمية وأيضًا معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولتين، والذي من خلاله تمت عملية المقارنة وتقييم تجارب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لهاته الدولتين.

الفصل الأول
الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

لقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية محل نقاش واهتمام متزايد من طرف الباحثين الاقتصاديين والمستثمرين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين أو دولاً، ولا يختلف اثنان عن أسباب هذا الاهتمام لهذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول المتقدمة والنامية.

وإن فكرة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تلق منحصرة في إطار الاهتمام الإقليمي بكل دولة وإنما تعدته لتصب في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وكذا الدولية، ساعية بذلك إلى توفير القوى الدافعة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في مناطقها.

ويعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وكذا الرفاهية الاجتماعية برفع الإنتاج وإيرادات الدول من القطاع الجبائي وكذا امتصاصها للبطالة وانتقال التكنولوجيا إلى جانب العديد من الأدوار الأخرى، لذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض أهم المفاهيم النظرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر مقاربة نظرية.**
- **المبحث الثاني : الدراسات السابقة.**

المبحث الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر مقاربة نظرية

المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه وأهدافه ومبادئه

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الأفراد قصد الاستفادة وتحقيق الامتيازات وذلك في دولة أخرى غير البلد الأم، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورًا كبيرًا في المفهوم والمضمون، فقد تعددت الآراء والأفكار حول تعريفه لهذا وجب التطرق إلى نظرة عامة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي :

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اختلف المفكرين والاقتصاديين في تحديد مفهوم مشترك للاستثمار الأجنبي المباشر لأن كل واحد منهم يراه بمنظوره الخاص لذا ندرج بعض المفاهيم من خلال التعريف والخصائص والأهمية في التالي.

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر واختلفت بين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية نذكر بعضها:

– التعريف الأول : ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على "تمليك المستثمر لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة شراكة بينهما أو استثمار مشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية".[1]

– التعريف الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل "في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد".[2]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، مطبعة المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط2، 1991، ص 21.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 233.

– التعريف الثالث : تعرف الاستثمارات المباشرة على أنها "تلك التي تتم في شكل شركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للاستثمارات بناءا على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو بموجب القوانين المحلية للبلد المضيف للاستثمارات الخارجية، وتأخذ مثل هذه الشركات أو المشروعات شكل شركات للمساهمة، أو غيرها من أشكال الشركات، وتمارس نشاطها في البلد المضيف وتخضع لقوانين ونظام تلك البلدان".[1]

كما يمكن استخلاص مفهوما للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر مختلفة "الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع وذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات. ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح وعوائد تكاليف الاستثمار".[2]

ثانيًا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص نذكرها على التوالي:[3]

1- نتيجة الاستثمار الدولي للدولة المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر. وفي حالة تساوي المعدلين بين الدولتين المضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح واحتمالات الشل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد.

2- نتيجة المستثمر الدولي لصناعات التصدير في حالات تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة كما تزداد قدرته التنافسية في السوق العالمي، في حالة انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية والسيطرة على تكنولوجيا جديدة.

---

(1) منير إبراهيم هندي، **صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين**، منشأة المعارف، القاهرة، 1994، ص 43.

(2) حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 5.

(3) فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 21.

3- تتجه الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنبا لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة في الدولة المتقدمة.

ثالثًا : أهداف الاستثمار الأجنبي

إنّ الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار، وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى :[1]

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدمها في صناعتها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.
- الاستفادة من القوانين المتعلقة بتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمرة فيها.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركة والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار وذلك لتملكها تكنولوجيا متطورة.
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر.

رابعًا : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر : تتمثل فيما يلي :

1- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته.[2]

---

[1] أحمد زكريا سيان، **مبادئ الاستثمار**، دار النهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 20.

[2] غلا شبوط، **واقع الاستثمارات في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2002/2012)**، مذكرة ماستر، 2013/2012، ص 12.

2- الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار[1]. وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية .

3- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

4- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولد من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

5- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مستوياته مع متطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

خامسًا : مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل فيما يلي:

1- مبدأ الشفافية والتناسق: يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تميز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.[2]

2- مبدأ سيولة حركة رأس المال: وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

أ- مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ يتضمن لرؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

---

[1] عبد الكريم بن عراب، **أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 3.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصادية المشاركة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 216.

ب– مبدأ حرية الدخل لسوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة.
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات.
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.[1]

3– مبدأ الاستقرار: يلعب دور هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

- أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.
- أخطار الحروب والانتفاضات.
- أخطار تحويل رأس المال.[2]

الفرع الثاني : الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

لمعرفة أهم الفروقات الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر، سيتم أولا تعريف كلا المفهومين، ثم سيتم بعد ذلك وبالاعتماد على هذه التعاريف استنباط أهم الفروقات الجوهرية بينهما، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا في حالة امتلاك كيان أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة ، وهذا ما يمنحه حق النظر في تسيير الاستثمار ابتداء من نسبة مقدرة ب 10 % كحد أدنى، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيمكن تعريفه على أنه: تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع، وبالاعتماد على هذين التعريفين نخلص إن التفرقة ما بين الاستثمار المباشر والغير مباشر تظهر جليًا من خلال تطبيق معيار ما يصطلح عليه

---

[1] نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2005، ص 2.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 218.

"السلطة والرقابة"، وهذا الأخير يعني بكل بساطة ووضوح مدى الإشراف على المشروع وإدارته ومن ثم اتخاذ القرارات الفعلية من طرف المستثمر الأجنبي، إلى جانب الرقابة الحقيقية على مختلف الجوانب التي تخص المشروع الاستثماري الذي يقيمه مثل : الرأسمال المستثمر، الأهداف، الإستراتيجية التي يفترض أن تتبع النشاط، العلاقات مع العملاء، الموردين، ... الخ.

ويتخذ هذا المعيار في الواقع الاقتصادي صيغتين أساسيتين: الصيغة الكيفية، و الصيغة الكمية، فوفقًا **للصيغة الكيفية**، فإنّ الاستثمار الذي يتجسد ميدانيا والذي يمكن القائم الأجنبي به من الإشراف عليه واتخاذ القرارات بشأنه ومن ثم مراقبته وذلك إما بشكل كامل أو بشكل جزئي – المشاركة في ذلك–، فعندما يمكن الحكم جزما بأنه استثمار مباشر، أما الاستثمار الذي يتجسد ميدانيًا في ظل تسجيل عدم تمتع القائم الأجنبي بتلك الخاصية، فذلك بلا شك يفسر على أنه استثمار غير مباشر.

أمّا **الصيغة الكمية** : فتعني تقدير نسبة من رأس المال المملوك في مشروع استثماري خارج البلد الأصل من طرف المستثمر الأجنبي، والتي تسمح بأن يكون الاستثمار مباشرًا أو غير مباشر أي أن هذه النسبة هي التي تؤكد حق السيطرة والرقابة أم لا.

وهنا تكمن أهمية تحديد الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر :

– الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية ونوعا من الإدارة والتحكم في اتخاذ القرار من طرف المستثمر الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فلا يتضمن الملكية والإدارة والتحكم وإنما هو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي مثل شراء السندات وغيرها من الأوراق المالية.

تتجلى التفرقة الكيفية وفق التعريف الآتي : "يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عملية تقوم من خلالها منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأم بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن محافظ استثمارات حيث أن الأخير يهدف إلى شراء أصول لتحقيق عائدات دون تحكم في الأصول"[1]؛

[1] مشتاق باركر، "**الاستثمار المباشر الأجنبي وتجربة الشرق الأوسط**"، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 8، 1999، ص 123.

لكن في الحقيقة هناك نشاطات استثمارية استثنائية قد تجعل من هذا المعيار يفتقر للمصداقية وللدقة في التمييز وهذا ما تأكد من خلال ما أشار إليه **جيل برتان** : "وهكذا فان المشتريات المنعزلة لأسهم شركة ما من قبل مؤسسة أخرى والتي هي إذا أخذت على حدة، ذات مظهر توظيفي يمكن أن تؤدي إلى السيطرة الحقيقية على هذه الشركة"[1]، ويفهم من ذلك أنه يمكن أن تتحول مساهمة المستثمر الأجنبي من مجرد استثمار محفظي إلى استثمار مباشر، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن كيفية تحقق ذلك ميدانيًا؟ ولعله يحسن بنا أن نجيب مبدئيا بالقول : يتم ذلك عن طريق استخدام المعيار ذاته ولكن بصيغته الكمية.

إن استخدام معيار "الإشراف والرقابة" بالشكل الكمي يدفعنا إلى طرح السؤال الآتي : ما هي نسبة رأس المال المشروع الاستثماري التي يجب أن يمتلكها المستثمر الأجنبي والذي يراد إقامته في الدولة المضيفة حتى يتأكد بأن ذاك المشروع الاستثماري هو استثمار مباشر ومن ثم يحق له الإشراف عليه وحرية التصرف والإدارة وذلك بشكل كامل أو بشكل جزئي؟

إنّ عتبة الملكية – الإشراف والرقابة – في حقيقة الأمر، لا تحدد ميدانيا بطريقة عشوائية وهذا ما أشار إليه **wladimir andreff**، حيث أكد أن: "عتبة المراقبة لا نستطيع تحديدها عشوائيًا"[2]، الأمر الذي يفهم منه أنه يستوجب وجود أساس معين لذلك.

هناك من يرى: إقراض بسيط من الشركة الأم لفرع، لا يعد استثمارا مباشرا، وكذلك بنك الأعمال الذي يشتري سلة من الأسهم المعادلة لـ 5% من رأس مال مؤسسة هو توظيف محفظي وليس استثمار مباشر لأنها لا تكسبه صوتا حاسما في تسيير (إدارة) العمل.[3]

وعلى خلاف ذلك، الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لها رأيا مخالفا في هذا الخصوص، فالنسبة المئوية التي يعتبر الاستثمار إذا زاد عنها بمثابة استثمار مباشر هي نسبة تتراوح بين 25% وبين 50%.

---

(1) جيل برتان، **الاستثمار الدولي، ترجمة على مقلد، علي زيعور**، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، لبنان، 1970، ص 11.

(2) Wladimir- Andreff, **"Les multinationales globales"**, éditions: la de découverte, Paris, 1995, p 07.

(3) Pierre- salle, "**problèmes économiques généraux**", édition: dunod, Paris, 1986, p 224.

الأمر نفسه ينسحب على الدول، إذ مثلا ضمن الدول المنضوية تحت لواء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية نجد هناك سبعة عشر دولة من أربعة وعشرين أخرى مكونة لها نشرت إحصائيات مفصلة تضمنت بالخصوص التفرقة بين المؤسسات الإشراف والرقابة الأجنبية والمؤسسات المحلية التي تخلو منها، مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة في واقع الأمر تتباين من حيث تقديرها لعتبة الملكية تتراوح ما بين 10 % إلى 100% وهذا ما يتبين من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1): عتبة الملكية حسب بعض الدول

عتبة الملكية	%10	%20	%25	%50	%100
الدول	الدانمارك، الولايات المتحدة الأمريكية	فنلندا، فرنسا، أسبانيا	أستراليا، اليابان، بريطانيا، ألمانيا	النمسا، كندا	هولندا

Source : B. Hugonnier, "**investissements directs coopération international et firmes multinationales**", édition: economica, Paris, 1984, p26

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتبين التباين الواضح بين الدول المذكورة في تحديد عتبة الملكية ومن ثم التقدير الكمي لمعيار الإشراف والرقابة الذي عندها تحقق الإدارة والرقابة واتخاذ القرارات ميدانيا من طرف المستثمر الأجنبي، وبالتالي يلاحظ أن غير كاف المساهمة أو الملكية لرأس مال المشروع في حدود أقل من عتبة الملكية حتى يتسنى الإشراف الرقابة واتخاذ القرارات – التصويت لتحقيق ذلك- ولو أن هذه العتبة تتخذ نسب مختلفة تبعا لاختلاف الدول الرأسمالية فالمساهمات أو الملكيات التي قيمتها أقل من العتبة لا تعدو أن تكون إلا مجرد استثمار غير مباشر غرضه ينحصر في دائرة تحقيق العوائد ومثل هذا النوع من الاستثمارات لا يعطي للمستثمر من الحقوق إلا بما يتمتع به أي مساهم عادي في شركات المساهمة.[1]

[1] حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسات المالية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص 180.

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أخذ أشكال مختلفة، لكونه يجمع أنواع متعددة من العمليات مما يسمح له بالتفرغ في شكله ونوعه وهو كذلك كغيره يسعى لتحقيق أهداف معينة وعليه فسيمكننا التطرق إلى أشكاله من خلال النقاط التالية :

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال مختلفة تتمثل فيما يلي:

أولاً: الشركات المختلطة: لقد تطورت الشركات المختلطة في السبعينات وذلك من خلال العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة الدول السائرة في طريق النمو وهذا قبل توسع العلاقات الدولية بين الدول المتطورة فيما بينها وهكذا تتعاقد مؤسستان على إنشاء مؤسسة جديدة وهو ما يعرف بـ(الشركة المختلطة) يقتسم فيها الرأس مال والمخاطرة وتكون المساهمة تنظيمية أو مالية أو تقنية.

تعتبر الشركة المختلطة كوسيلة فعالة للدخول في الأسواق الدولية، كما تمثل نقطة قوة من حيث كونها تجمع التقنيات والخبرات حيث لحظ أنه يصبح المستثمر الأجنبي خطر عند احتفاظه بقدر كبير من رأس المال، وعليه فإن الدول الاشتراكية سابقًا مثلاً سمحت بشكل واحد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في الشركات المختلطة بمشاركة أجنبية لا تتعدى 49% زيادة على الرقابة الحسنة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا توجيه الشركات المختلطة تعتبر في دول العالم الثالث كوسيلة للمشاركة الواسعة للمستثمر لتمويل الانجاز وتسيير المشروع وكذلك في تطوير الروابط الاقتصادية.

ثانيًا: إنشاء مؤسسة أو فرع: وتعتبر من الأشكال الكلاسيكية للاستثمارات الأجنبية حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنشاء فروع الإنتاج أو الخدمات بالدول المضيفة حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذا الشركات إذا كان هذا النوع تفضله شركات متعددة الجنسية إلا أننا نجد الكثير من الدول النامية تتردد من هذا النوع من الاستثمارات ولا تسمح لها بالتملك الكامل للمشروعات بالرغم من هذا فإننا نجد أن بعض الدول النامية تسمح بهذا النوع من الاستثمار في

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 184.

بلادها فنجد في شرق آسيا وفي كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة، تايوان وكما نجده في أمريكا اللاتينية كل من البرازيل والمكسيك وهذا كوسيلة لجلب المزيد الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال.

ثالثًا: المشركات المتعددة الجنسية: ومن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي نجد الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر، عرفها الاقتصاد VERNON على أنها شركة الأم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة إلا أن تجمعها يجعلها كما لو أن لها مدخل لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يبدو حساسا لعناصر إستراتيجية مشتركة فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر، إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها:

- الحجم الكبير.
- التشتت الجغرافي.
- التنوع في النشاطات.
- التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجية المتطورة.

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي والعملي

الفرع الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

ظهرت العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الكثير من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتماشى مع الفرضيات التي تقوم عليها، وإن معظم هذه النظريات تفسر الأسباب التي تقف وراء ظاهرة قيام الشركات متهددة الجنسية بالتحويل إلى النشاط الدولي أي حركة رؤوس الأموال الدولية على أساس الربح والفائدة، لقد واجهت هذه الشركات أثناء تاريخها الطويل صوراً مختلفة من الأخطار والتهديدات بفعل العوامل الاقتصادية والسياسية والمالية.

بالنظر لفحوى كل من النظريات، تدفعنا إلى القول أنها في مجملها من خلال تفسيرها لقيام الاستثمار المباشر الأجنبي تتّفق على نقطتين أساسيتين وهما:[1]

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 55.

❖ الشركات التي تستثمر في الخارج يجب أن تتوافر لديها الميزة الاحتكارية أو التنافسية في أحد العوامل التالية:

- تكلفة رأس المال، واقتصاديات الحجم.
- النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير، والنفقات الخاصة بالإشهار.

❖ وتتمثل في أن تكون المزايا الاحتكارية كافية ومعتبرة لتعويض تكاليف التوطّن في الخارج وتغطيتها.

هنا ظهرت الأدبيات الاقتصادية والمالية والإدارية التي تتحدث عن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبهذا سنقدم توضيح أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في التالي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

تعتبر هاتين النظريتين من أبرز النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرضهما فيما يلي:

1- النظرية الكلاسيكية: لقد نشأت النظرية الكلاسيكية في واقع الأمر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومن أهم رواد هذه النظرية: آدم سميث (Adem-Smith)، دفيد ريكاردو (DavidRecardo)، توماس مالتس (ThomasMalthes) بقصد الدعوة إلى حرية التجارة عندما تناقض تطور الأوضاع الاقتصادية في انجلترا مع السياسات الاقتصادية التي قامت في ذلك الوقت على أساس تعاليم مذهب التجاريين.

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.

لقد اهتم الكلاسيك بدور رأس المال والتكنولوجيا في تفجير النمو الاقتصادي، وأظهرت آرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاديات النامية، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار واعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل عرض عنصر العمل، والبرامج التعليمية، رغم إشارتهم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم يستطع رواد هذا الاتجاه تفسير الكيفية التي يؤثر بها التقدم التكنولوجي على نمو الاقتصاد.[1]

[1] محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص 45.

2- النظرية النيوكلاسيكية (التحركات الدولية لرأس المال):

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها: ألفريد مارشال (A.Marshal)، فيكسل (Wicksell)، كلارك (Clark)، وقامت هذه النظرية على أساس الافتراضيات الكلاسيكية والمتعلقة أساساً بفرضية المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال ذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة حيث ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية.

لم تستطيع النظرية النيوكلاسيكية أن تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فقد أكدت النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن أيضاً من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلاً من التصدير، ونظراً لبساطة وضيق تحليلها، فشلت النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات أولين لقيت قبولاً في الحقبتين اللاحقتين لظهورهما، لكن بعد عشرون عاماً أصبح أن مثل هذه النظرية على إفتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات هو بداهة، وإفتراضات غير واقعية.[1]

إنّ هدف تعظيم، ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ القرار الاستثمار في الخارج بل هناك عوامل عديدة، كمعدل النمو، حجم السوق...إلخ، إضافة إلى عدم تفسيرها لكيفية نشأة الاستثمارات الأجنبية، وتفسير حركة تلك الاستثمارات قياساً على حركة التجارة.

ثانيًا: نظرية دورة حياة المنتج

هذه النظرية للاقتصادي الأمريكي فرنون (R.Vernon) أعدها في سنة 1966,إشتغل في شركة متعددة الجنسيات أمريكية لعدّة سنوات,والتي تقوم على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوتا بين الدول في المجال التكنولوجي، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار السوق.

---

[1] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، الطبعة الثالثة، دار الإسلام للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 44.

وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بيها الشركات في الدول المتقدمة,إن تميزها يعود أساساً إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن، تبدأ بمنح تراخيص الدخول في مشاريع لإنتاج نفس المنتوج في البلدان المضيفة.

كما أن هذا النموذج يساعد في توضيح لماذا انتقلت الصناعة التحويلية الأمريكية من التصدير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، حيث تعتبر أن الصناعات الأمريكية تكتسب ميزة التصدير الاحتكاري، حيث يستمر الإنتاج بتركيز داخل الولايات المتحدة الأمريكية رغم أن تكاليف الإنتاج في بعض الأقطار تكون أقل، ومن ناحية أخرى فإن هذا النموذج يبين لنا كيفية وأسباب انتشارا لابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا خارج الدولة الأم، وبالتالي انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ومنه سنقدم النموذج في أربعة مراحل أساسية مع التطبيق على الشركات الأمريكية كما يلي:

الشكل رقم (1-1): مراحل دورة حياة المنتج

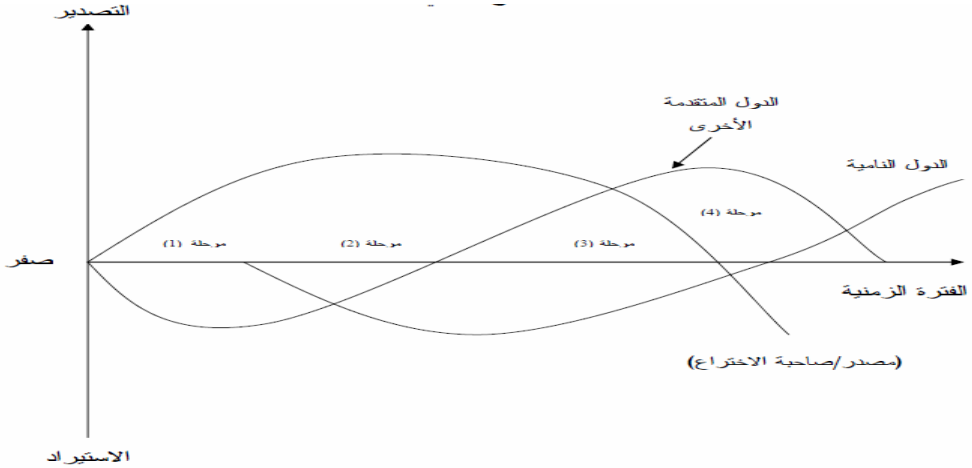

المصدر: عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 401.

[1] نورية عبد محمد، "**أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي** (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي لمدة 1992-2010)"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، العراق، 2012)، ص 55.

ومنه نوضح هذه المراحل الأربعة في التالي:[1]

1- مرحلة المنتج الجديد: تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير وأحيانا بالخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقوم الشركة في هذه المرحلة بحملة دعائية وإعلامية مكثفة تهدف إلى خلق حالة من الولاء للعلامة التجارية، وبكون المنتج الجديد مرتفع السعر، ولا يتم تسويقه إلى في الأسواق المحلية (الولايات المتحدة الأمريكية)، مع تصدير كميات قليلة منه إلى أسواق الدول المتقدمة التي تشابه أذواق المستهلكين وقدرتهم الشرائية في الدول الأم التي نشأ فيها المنتج ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي.

2- مرحلة النمو والتصدير: في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة، ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، ويبدأ الطلب في الزيادة داخل الأسواق الخارجية، وتقوم الشركة صاحبة المنتوج بالاستفادة من الفرصة مقدمة كل خبرتها في هذا المجال فتواصل تحسين المنتوج، وتعمل الإرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال اقتنائها المزيد من وسائل الإنتاج الحديثة لتصنيع المنتج بطريقة نمطية حديثة، ويتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها.

3- مرحلة المنتج الناضج: تشهد هذه المرحلة نمواً سريعاً للمنتج حيث يصاحبه زيادة في الاستهلاك وتبدأ المنافسة بالظهور ويكون الطلب في الدولة الأم أكبر حساسية لعامل الأسعار كما أن الدول المتقدمة الأخرى تتوقف عن استيراد هذا المنتوج، فالشركات صاحبة الإبداع تبدأ في عملية انتشار نحو الدول التي تتمتع بهيكل الطلب ومستوى دخل مماثل وتبرز أولى الاستثمارات الأجنبية المباشر في الدول المتقدمة الأخرى نظراً لارتفاع كثافة رأس المال فيها حسب العالم "فرنون" يحدث

[1] حمزة بن حافظ، "**دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1998-2008)**"، مذكرة ماجستير في التسيير والمناجمنت، تخصص: التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص، ص 68، 69.

الاستثمار عندما تكون التكلفة الحدية للوحدة المنتجة للتصدير في أمريكا، مضافاً إليه تكلفة النقل أكبر من التكلفة المتوسطة لأول وحدة منتجة في الخارج، بالإضافة إلى قيام الشركة بالاستثمار في الخارج لحماية سوقها حيث تقوم السيطرة على سوق البلد المضيف أين توجد شركات محلية لها قدرة كامنة على تقليد المنتوج المستورد، والاستحواذ عليه وتكييفه مع خصائص الطلب المحلي.

4- مرحلة المنتج النمطي: وهي مرحلة النهائية في دورة حياة المنتج، وهي مرحلة يصبح فيها المنتج نمطي أو قياسي، حيث تصل السوق المحلية إلى مرحلة إشباع، أمّا الأسواق الخارجية فإن الشركات الأجنبية تبدأ في تقليد المنتج الجديد، كما يمكن للبلد الأصلي صاحب الاختراع، استيراد كميات من المنتج نظرًا لانخفاض سعره في الخارج، نتيجة وفرة العمالة غير الماهرة في الدول النامية.

إن الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركات صاحبة المنتج المبتكر، تزداد أكثر فأكثر، وبنمو عدد المقلدون للمنتج، حيث يصبح العرض أكثر من الطلب، فتنخفض الأسعار وتتجه الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية، والتي تعرف وفرة كبيرة في عنصر العمل غير الماهر، وبالتالي انخفاض في الأسعار، وإن هذه المرحلة تتميز بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية[1]، ويمكن أيضا توضيح دورة حياة المنتج الدولي في المنحنى التالي:

[1] حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 71.

الشكل رقم (2-1) : دورة حياة المنتج الدولي

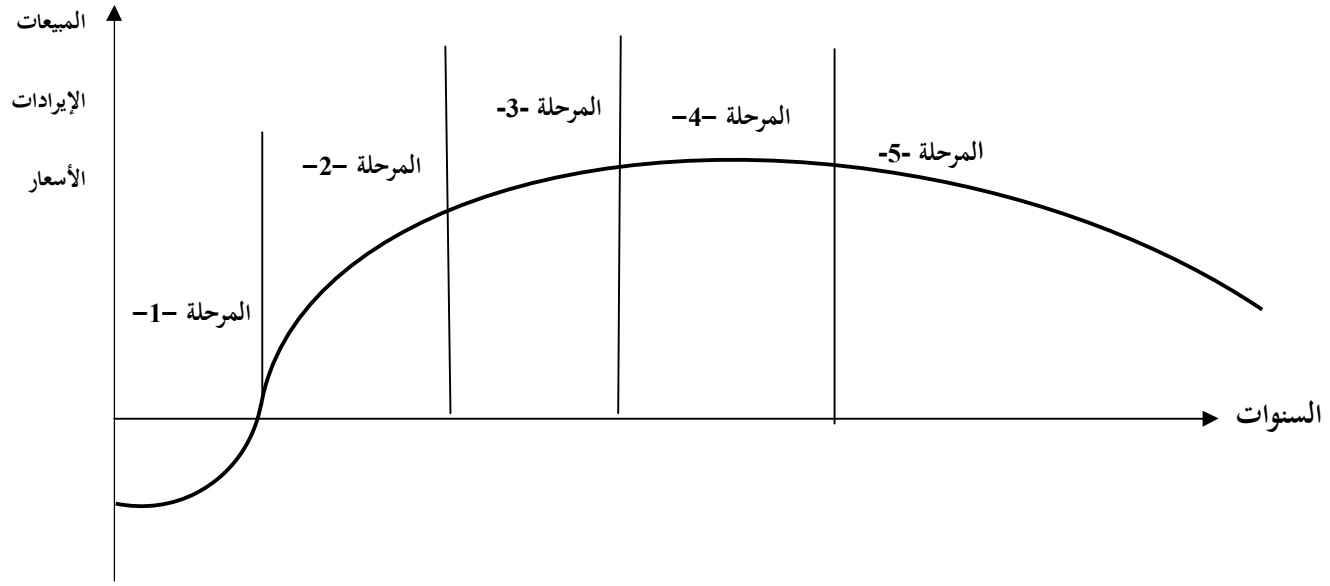

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **"نظريات التداول وجدوى الاستثمارات الأجنبية"**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2001، ص57.

- **المرحلة الأولى**: مرحلة البحوث والابتكارات بالولايات المتحدة الأمريكية.
- **المرحلة الثانية**: تقديم السلعة بالسوق الأمريكي.
- **المرحلة الثالثة**: مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي و الدولي.
- **المرحلة الرابعة**: بداية تشبع السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.
- **المرحلة الخامسة**: بدأ إنتاج السلع في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية أو الجودة ...الخ.

ثالثًا: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الموقع

سنقوم بقديم تحليل لكل من نظرية عدم كمال السوق ونظرية الموقع في التالي:

1- نظرية عدم كمال السوق :

صيغت هذه النظرية سنة 1960من طرف الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر (Stephane Hymer)، التي تقوم على إفتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العروض من السلع فيها.[1]

[1] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 48.

تتعامل النظرية مع ميزة لا ترجع إلى الشركة بعينها ولكن إلى كل الشركات التي تنتمي إلى منطقة نقدية واحدة، وإن عدم كمال في الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقاً له عندما يكون هناك مخاوف ومخاطر من تغيرات سعر الصرف فإن الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتتشجع للاستثمار في دول ذات العملة الضعيفة، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العامة بالدولة المضيفة لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، فكلما زادت قوة عملة الدولة كلمنا انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة، وعندما تقترض الشركات متعددة الجنسيات فإنها تقترض وفقا لعملة الدولة الأم.[1]

هذا المنهج قائم على سعر الفائدة كان له تأثير القوي في تفسير الاستثمارات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات والستينات، وكذا استثمارات ألمانيا الغربية وسويسرا واليابان في منتصف الستينات والسبعينات بسبب قوة عملات هذه الدول.

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية ...الخ.[2]

إن هذه الحوافز التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار والقيام بالعمليات الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة، كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

إذن يمكن أن نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة إلى هروب الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق

---

(1) محمد العيد بيوض، "**تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية (دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010)، ص 22.

(2) Hymer Stephane, **The international operation of national firms : A study of Foreign Direct Investment**, ، the MIT, Cambridge, 1976, p 68.

الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة وفيما يلي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات:[1]

- عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية ونظيرتها بالدول المضيفة.
- تميز المهارات (الإدارية والإنتاجية والتسويقية) التي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظيرتها بالدول المضيفة.
- تحقيق الوافرات في الإنتاج نتيجة كبر حجم هذه الشركات الأجنبية.
- التطور التكنولوجي وتفوقه في الشركات الأجنبية أي إلى استخدام أساليب إنتاجية أكثر تطور.
- تجنب القيود الجمركية التي تفرضها للدول المضيفة والتي تعرقل عملية التصدير هذه المنتجات لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل لتخلص من القيود وغزو أسواق الدول المضيفة.
- استغلال شركات متعددة الجنسيات الامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول بهدف جذبها
- استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تميز شركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية، والخصائص التكاملية (التكامل الرأسي الأمامي، التكامل الرأسي الخلفي).

2- نظرية الموقع :

قدمت هذه النظرية من طرف كل من باري (Pary) ودنينغ (Dunning)، وتقوم باختيار الدولة المضيفة حيت ترتكز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على القرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته.

---

[1] فاروق سحنون، "**قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**"، (مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009)، ص، ص 20، 21.

ومن واقع النظرية سابقة الذكر وما أشارت إليه كثير من الدراسات إلى أن العوامل الموقعية تؤثر على كل القرارات الشركة المتعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في إحدى الدول وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول المضيفة الأخرى ومن أهم هذه العوامل:[1]

- **العوامل التسويقية والسوق**: المتمثلة في درجة المنافسة ومنافذ التوزيع بالإضافة إلى وكالات الإعلان ومعدل نموها ودرجة التقدم التكنولوجي والرغبة في المحافظة على العملاء وإمكانية التصدير للخارج.
- **العوامل المرتبطة بالتكاليف**: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر اليد العاملة، انخفاض مستويات الأجور,مدى توافر رؤوس الأموال بالإضافة إلى تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطية.
- **الإجراءات الحمائية**: ضوابط التجارة الخارجية كالتعريفة الجمركية ونظام الحصص بالإضافة إلى القيود المفروضة على التصدير والاستيراد.
- **العوامل المرتبطة بالبيئة**: التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، كالاتجاه العام حول مدى قبول الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بها، استقرار أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف في بيئة الدولة المضيفة.
- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات**:التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة التدفقات الاستثمارية وما تحققه من استفادة بالنسبة للدول المضيفة.
- **عوامل أخرى**: مرتبطة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التهرب الضريبي...إلخ.[2]

---

[1] محمد دريد السمرائي، "**الاستثمار الأجنبي– المعوقات والضمانات القانونية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 71.

[2] رفيق نزاري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007)، ص، ص 10، 11.

وقد أضيف فيما بعد ثلاث مجموعات إلى هذه نظرية والتي استندت إلى حد كبير على النظرية السابقة وهم:[1]

❖ **المتغيرات الشرطية:** ومنه أهم هذه المتغيرات الشرطية هي:

- خصائص المنتج والمتمثلة في نوع السلعة واستخداماتها ومتطلبات الإنتاج للسلعة الفنية والمالية والبشرية...الخ.
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة، منها طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية ...الخ.
- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى، نظم النقل بين الدول المضيفة والدول الأخرى للاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والتي تؤثر على حركة انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، والتجارة الدولية.

❖ **المتغيرات الدافعة:** وأهمها ما يلي:

- الخصائص المميزة للشركة، وتشمل مدى توافر جانب الموارد البشرية والفنية والمالية براءات الاختراعات والتكنولوجية، ومدى كبر حجم السوق.
- مركز الشركة التنافسي، وهي المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة الأخطار التجارية.

❖ **المتغيرات الحاكمة:** وأبرز هذه المتغيرات:

- وتمثل الخصائص المميزة للدولة المضيفة كتنظيم القوانين واللوائح وسياسة جذب الاستثمار الأجنبي.
- أمّا الخصائص المميزة للدولة المصدرة تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والمنافسة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، أما العوامل الدولية فقد حددت في الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات بأنها تحدد العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الأم، كالحوافز الحكومية التي تحفز الشركات المحلية لإقامة مشروعات وممارسة أنشطة إنتاجية تسويقية خارج حدودها.[2]

---

[1] United Nations Center on Transnational Corporations, **The Determents of Foreign Direct Investment A survey of the Evidence,** United Nations, New York, 1992, p 58.
[2] Op-cit, p 59.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل هذه المحددات في كل من الاستقرار السياسي والاقتصادي، والقوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي، وسياسات التنافسية وسعر الصرف والتجارة الخارجية والضرائب والتملك وسياسة الخوصصة وغيرها.[1]

ويقصد أيضاً بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر في فرض نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتجدر الإشارة أن درجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى، ولا شك أن درجة تأثير هذه العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية في المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.[2]

لقد بدلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات انتمائية، تخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات، وحوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 70%، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية، وهذا ما يدعونا للبحث عن المحددات التي يختار على أساسها المستثمر الأجنبي البلد المضيف.[3]

إن محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر بداية، تعني مجموعة من العوامل المتنوّعة التي تتحكّم وتؤثر بشكل بارز على توجّهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، وأيضًا قرارات اختيار مواقعه، وهذا ما يعني بصورة واضحة أن هذه العوامل في حدّ ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة، إمّا بالشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات، وحتى دولها الأصلية

---

(1) يحى سعيدي، "**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006)، ص 111.

(2) صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص 110.

(3) أمال براهمية، دلال سلايمية، **التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، مداخلة في إطار ملتقى سياسات التمويل وآثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006، ص 10.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكون متعلقة بالظروف التي تميّز الدول المضيفة بما فيها الدول النامية والتدابير العامة التي تتّخذها هذه الأخيرة.

وعليه في هذا السياق سيتم بلورة هذه المحدّدات وفق النقاط الأساسية التالية:

أولاً: العوامل المحدّدة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقع استثمارها

لاشكّ أنّ هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الشركات الأجنبية عند اختيارها لمواقع الاستثمار خارج البلد الأصل، وهي بمثابة محدّدات رئيسية للاستثمار المباشر الأجنبي، وتتجلى هذه العوامل فيما يلي:[1]

1- الشروط المتعلقة بمستوى العمالة: ومن أهم هذه الشروط المتعلقة بمستوى العمالة ما يلي:

- توافر حجم كبير من اليد العاملة وخاصّة الماهرة منها.
- ضرورة تمتّع هذه الأخيرة بمستوى ثقافي، إلى جانب الكفاءة الضرورية وكذلك مدى إجادتها للغة التي يتحدّث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي.
- تمتّعها بمستوى مهني، وتدريسي وكذلك تعليمي مقبول.
- انخفاض تكاليفها وذلك على سبيل المثال من حيث الأجور والرواتب تكون منخفضة مقارنة بتلك السائدة في البلد الأصل.

ولاشك أن توافر الشروط في هذا الشأن هو محدّد رئيسي من محدّدات تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة للدولة التي تتمتّع بذلك.

2- الشروط المتعلقة بالبنية التحتية: فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق، ووسائل النقل المختلفة مثل الجوي، البري، وعن طريق السكك الحديدية، إلى جانب مختلف المكونات الأخرى التي تتجلى في الخدمات المتصلة بالاتصالات الكهرباء، الطاقة، المياه، بتكاليف منخفضة، ولا شك أن ذلك يؤثر على سلوك الشركات الأجنبية تأثيراً إيجابياً يسمح لها باختيار موقع استثماراتها في البلد الذي تتوافر فيه هذه المتطلبات.

---

[1] فارس فضيل، "**أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004)، ص 47.

3- عامل تكاليف الإنتاج: بموجبه تندفع الشركات الأجنبية إلى اختيار موقع استثماراتها المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف الإنتاج منخفضة وغير مجحفة.

4- المميزات التي تميّز صناعات معينة: تتمثل الخصائص التي تتميز بها صناعة معينة سبباً رئيسياً يكمن وراء تحديد الشركات متعددة الجنسيات خصوصاً والشركات الأجنبية عموما لمواقع استثماراتها، فعلى سبيل المثال، قد تحدد قوة صناعية معينة، مثل صناعة الخدمات المالية في المملكة المتحدة، قرار اختيار مواقع استثمارية للشركات المالية متعددة الجنسيات.

5- الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية: إذ هذه الأخيرة تشكل محور من محاور اهتمام الشركات الأجنبية، وهي بمثابة المحدّد الرئيسي لقرار اختيارها مواقع الاستثمار المباشر الأجنبي، ولا شكّ أنّ الاستقرار الذي يسود الحياة السياسية، وكذلك الاستقرار الاقتصادي إلى جانب الثقافة السائدة، مستويات التعليم ومختلف النشاطات الأخرى كلها تشكل محدّد للاستثمار الأجنبي المباشر.

6- درجة المخاطر المسجلة: مما لا شك فيه أن الشركات الأجنبية لا تندفع للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول التي تستخدم الأساليب السيطرة، و الاستيلاء، أو الدول التي ينعدم فيها الأمن، ويكثر فيها العصيان المدني وغياب الحريات الفردية والجماعية...الخ، وعليه فإن اتخاذ قرار الاستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة و المغامرة.

ثانيًا: العوامل التي تخص الدول المضيفة

إن العوامل التي ذكرناها سالفاً والتي تحدّد اختيار مواقع الاستثمار من طرف الشركات الأجنبية هي تمثل في حدّ ذاتها السياسات ومختلف الإجراءات التي يفترض أن تتخذها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أنّ الكثير من الدراسات في هذا الشأن أثبت خلال عقدي الستينات والسبعينات بالخصوص أنّ تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي كانت واردة بحجم كبير للدول المتقدمة، وهذا ما فسّر حينها بأنّ تلك الدول كانت تتوافر متطلبات المناخ الاستثماري الملائم. في حين أنّ الكثير من الدول النامية آنذاك كانت حصّتها من تدفقاته ضعيفة باستثناء بعض الدول منها كدول جنوب شرق آسيا مثلاً بالرغم من توافر لديها عدد لا بأس به من تلك العوامل

السابقة ويعود السبب في ذلك إلى سياستها العامة اتجاه الشركات الأجنبية التي كانت في عمومها تتّصف عند بعضها بالنفور التام عنها وأنّ الاستثمار المباشر الأجنبي غير مرغوب فيه وإيمانها بشعار "التنمية المستقلّة" وبالحذر والتحفّظ.

والتقييد عند بعضها الأخر، وإن كان البعض الأخر منها لا يبدي نفوراً مطلقاً إلا أنه كان يفرض قيوداً على الشركات الأجنبية من حيث أشكال الاستثمار الأجنبي المجسّدة والمسموح به، حيث كان الشكل المرغوب به هو الشركات المختلطة مع ضرورة أن تكون حصّة الدول المضيفة أكبر من حصّة المستثمر الأجنبي، وتحويل الأرباح، وأشكال التمييز، وعدم توفير تسهيلات مختلفة...إلخ، مع الإشارة إلى أنها بقيت مثل هذه السياسة العامة سائدة إلى غاية بداية عقد التسعينات تقريباً أين تسارعت معظمها نحو الانفتاح أكثر وتكريس "الباب المفتوح" أمام الشركات الأجنبية للمساهمة أكثر في تحقيق متطلّبات التنمية الاقتصادية ومن ثم التخلّي عن تلك السياسة البائدة كما سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

وفي تقرير أعدّه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمار العالمي، أشار إلى المحدّدات المختلفة التي يجب على الدول المضيفة أن تتوافر لديها وتلتزم بها إذا ما أبدت فعلاً إرادة حقيقية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب إشارته لدوافع الشركات الأجنبية التي تترجم في البحث عن الأسواق، البحث عن موارد الأصول وأخيراً البحث عن الكفاءة.[1]

[1] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 48.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1- أحمد نصير سنة 2014/2013 أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (خلال الفترة 2012/1990) (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3) حاولت هذه الدراسة إيجاد انعكاسات السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكانت نتائج هذه الدراسة هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر حاليًا هو وسيلة التمويل التي تحتل المرتبة الأولى بين المصادر الخارجية بالنسبة للجزائر بشكل عام، تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات، القناة الرئيسية التي تدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي، اضطرا صانعو السياسات إلى التفكير في وضع نموذج إنمائي جديد ناشئ يضع أهداف التنمية الشاملة والتنمية المستدامة، تقوم السياسات الاقتصادية الكلية على تحقيق مجموعة من الأهداف ومعالجة الإختلالات الناتجة عن الدورات الاقتصادية والمساهمة في التأثير على الطلب الكلي والتي تساهم بتأثير على حجم التشغيل وحجم الدخل، عند الدراسة الاقتصادية للعلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الملاحظ أن لازال تطبيق أدوات السياسة الاقتصادية الكلية غير مؤهلة بفعالية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة.[1]

2- إياد كاظم عيدان سنة 2010 مذكرة ماجستير بعنوان البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق كلية الإدارة والاقتصاد تخصص: علوم اقتصادية، جامعة العراق، وقد هدف البحث إلى التعرف على واقع البيئة الاستثمارية الزراعية ومقومتها في الاقتصاد العراقي ومعوقات الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل العملية الاستثمارية في قطاع الزراعة في العراق كأحد الحلول للتدهور هذا القطاع في العراق.[2]

3- دراسة كمال مرداوي سنة 2004 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم

---

[1] أحمد نصير، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (خلال الفترة 2012/1990)**، أطروحة دكتوراه، سنة 2014/2013.

[2] إياد كاظم عيدان، **البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق**، مذكرة ماجستير، سنة 2010.

التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، تناولت الدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر وتوصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا يعد أحد المصادر الأساسية في توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات والمهارات وأساليب التسيير وخبرات التسويق الحديثة، إضافة إلى مناصب الشغل، وآليات اختراق الأسواق العالمية، لذلك اتجهت الدول النامية نحو استقطاب هذا لاستثمار واحتضان مؤسساته الفاعلة، معتمدة في ذلك على سياسات الانفتاح وبرامج الخصخصة وإجراءات الإصلاح والتحفيز. وأكدت الدراسة أن لخصائص الدول النامية، أو لمزايا موقعها النوعية، أثرا واضحا على مدى استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبقدر ما كانت مزايا الموقع مهمة، بقدر ما زادت القدرات التفاوضية للدول النامية المستقطبة، وبقدر ما شجع ذلك الشركات المتعددة الجنسية على عدم التنازل أو الاستغناء عن هذه المواقع المميزة، وبالتالي على المساهمة في تحقيق بعض من أهداف تنميتها المنشودة. لقد تأكد بالنسبة للجزائر، رغم جهود التحفيز وإجراءات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، لا يزال حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها ضعيفا ومحدودا مقارنة بحجم ما هو موجه منها إلى دول الجوار. لذلك ، ومن أجل تدعيم بيئة الاستثمار في الجزائر وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر أضحى ضروريا ، من وجهة نظر الدراسة الحالية: – تغيير ذهنيات وسلوكيا ومواقف الفاعلين على مستوى مراكز اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ، دون إهمال نقابات العمل المؤثرة، وإقناعهم بأن القطاع الخاص المحلي الأجنبي ليس مصدرا للغنى تنهب وتبتز منه الأموال بطرق ملتوية غير مشروعة، كما أنه في المقابل ليس أداة لاحتكار الخيرات، وإنما هو وسيلة تفعيل للاقتصاد وتنمية للموارد وتكوين لثروة المجتمع – إزاء العبء الإداري والبيروقراطي الذي كثيرا ما أعاق أداء المتعاملين الاقتصاديين، وجعل الإدارة في مختلف مستوياتها، في خدمة المؤسسات الاقتصادية المحلية والأجنبية – إعادة هيكلة وإصلاح القطاع المالي والمصرفي – إصلاح النظام الجبائي وتخفيف العبء الضريبي المفروض على مؤسسات الأعمال، وجعل التحفيزات الضريبية قاعدة وليس استثناء يستفاد منها فقط في حالات خاصة – تحسين القاعدة الهيكلية وتطوير هياكلها وتدعيم ما أنجز منها، وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية من خلال تمكينها من أن تكون أقدر مما هي عليه الآن على تسهيل عمل المستثمرين المحليين والأجانب، وأيضا

من خلال توفر الاستقرار الأمني والسياسي، من شأنه أن يجعل الجزائر سوقا ذات مزايا نوعية لا تقل أهمية عن دول الجوار.[1]

4- جمال بلخباط سنة (2015/2014) جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر) حاولت هذه الدراسات معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي لكل من الجزائر والمغرب، ومن خلال عرض أفكار أهم المدارس الاقتصادية التي أكدت على دور الريادي للتكنولوجيا ورأس المال البشري في رفع من معدلات النمو الاقتصادية قياسيا بمصادر النمو التقليدية (العمل ورأس المال)، نتائج الدراسة القياسية توصلت إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كان محدودا وضئيلا، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي بالبلدين يعتمد بالأساس عناصر داخلية ممثلة في الاستهلاك والاستثمار المحلي، مع الإشارة إلى اعتماد الاستثمار المحلي بالجزائر والمغرب بشكل يكاد يكون كلي على الاستيراد للحصول على حاجياته من سلع الرأسمالية، وهو ما يكرس تبعية اقتصاد البلدين للخارج وفشلهما الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.[2]

5- كريمة فرحي سنة (2013/2012)، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين (الصين، تركيا، مصر، الجزائر)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، حاولت هذه الدراسة مقارنة بين كل من الصين وتركيا ومصر والجزائر، من ناحية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول، وأهم نتائج التي تم الوصول إليها هي أن هناك تدفقات ضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين كان نتيجة لما يملكها الاقتصاد الصيني من مزايا كامنة فيه جعله في مقدمة الدول الجاذبة له، مثل ضخامة السوق وكثافة اليد العاملة والموقع الاستراتيجي وأضف إلى ذلك الإجراءات والمحفزات، أما تركيا فإن تحسن مناخ الاستثمار فيها سريع وملحوظ بسبب ما تم إجراؤه

---

[1] كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، سنة 2004.

[2] جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، أطروحة دكتوراه، سنة (2015/2014).

من إصلاحات تشريعية وإدارية واقتصادية لإزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي مصر إن هناك حرص كبير من الحكومة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير العديد من الحوافز والامتيازات الضخمة رغم هذا فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت ضئيلة، وفيما يخص الجزائر فقد تبين أنه يوجد الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وإن نسبة هذه التدفقات في التراكم الإجمالي للرأس المال الثابت ونسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي تبقى مقبولة.[1]

6- محمد داودي سنة 2012 السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص : مالية عامة، بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر قايد، تلمسان، الجزائر، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان، حيث تدور إشكالية البحث حول كيفية السياسة المالية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، تطرق إلى السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجانب النظري، وعمليا دارسة واقع السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد حول بناء نموذج قياسي لتحديد هذا الأثر.[2]

7- خالد حشف وصهيب قماري سنة (2016/2015) تقييم تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية (دراسة مقارنة الجزائر، السعودية، قطر) مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص: تجارة دولية (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي) من خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية وقطر وموضعهم في المؤشرات الدولية والإقليمية للمناخ الاستثماري يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول النامية في الحصول على مصادر تمويل دولية بديل عن المديونية وعبئها على البلاد، ولكونه يلقى قبولاً على المدى البعيد لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية الأخرى، بالإضافة إلى كونه مكمل للادخار المحلي، بدون أي التزام من الدولة المضيفة.

---

[1] كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين (الصين، تركيا، مصر، الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، سنة (2013/2012).

[2] محمد داودي، **السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، سنة 2012

الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في عملية التنمية بالدول المضيفة من خلال التكنولوجيا المصاحبة له، إن أحسنت هذه الدول استيعابها واستغلالها في العمليات الإنتاجية، وقد أكدت النظريات الاقتصادية على دور الابتكار والتجديد في تحديد القدرة التنافسية لأي مؤسسة أو دولة على المستوى الدولي، توضح لنا النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر أن الشركات تقوم بهذا النوع من الاستثمارات من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بها من خلال تحقيق إستراتيجياتها المتمثلة في غزو الأسواق الخارجية وحماية مصالحها، وكذلك استغلال الإمكانيات المتقدمة من قبل حكوماتها وما تمنحه الدول المضيفة من فرص استثمارية لها، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات المحلية من خلال المحاكاة واكتساب الخبرات من المستثمرين الأجانب، حيث بات أكثر من أي وقت مضى من أولويات اهتمام الدول سواء النامية أو المتقدمة، يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز وامتيازات مختلفة، وإن توفير المناخ المناسب للاستثمار وكذا تحقيق الاستقرار السياسي هما أيضاً يؤثران في ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.[1]

8- دراسة يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد الله بنقا 21/18 ديسمبر 2005، تقييم تجربة السودان في استقطاب الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أراد ومصر، وكانت إشكالية الدراسة كشف النقاب عن التجربة السودانية في مجال جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت الحكومة السودانية باتخاذ تدابير عديدة لتهيئة مناخ الاستثمار تمثلت تلك التدابير في إجراء تعديلات عديدة على قوانين الاستثمار خلقت تلك التعديلات أوضاع قانونية وتشريعية مواتية للاستثمار ومشتملة على العديد من الحوافز والإغراءات المالية.

أنشأت الحكومة السودانية وزارة للاستثمار في عام 2002 تبنت تلك الوزارة نظام النافذة الموحدة في منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية، عملت تلك الخطوة على تبسيط الإجراءات

[1] خالد حشف وصهيب قماري، **تقييم تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية (دراسة مقارنة الجزائر، السعودية، قطر)**، مذكرة ماستر، سنة (2016/2015).

المطلوبة للحصول على التصديق للمشروعات الاستثمارية، لكن زالت أقل من المستوى المطلوب. انتهجت الحكومة وسائل عديدة للترويج عن الفرص المتاحة للاستثمار شملت تلك الوسائل عقد المؤتمرات وملتقيات رجال الأعمال وتزويد السفارات بمعلومات عن فرص الاستثمار المتاحة، قامت الحكومة باتخاذ خطوات جادة في سبيل بسط الأمن والاستقرار السياسي وذلك من خلال توقيع اتفاقية السلام الشامل، انعكست جميع هذه الخطوات السابقة في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي وتحسن ترتيب السودان على جميع المستويات وذلك من حيث مؤشرات الأداء في جذب الاستثمار، الحوافز والإغراءات تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المانحة لهذه الحوافز، تبسيط الإجراءات والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسن الأداء الاقتصادي وذلك من خلال سد العجز في ميزان المدفوعات، وخلق فرص عماله إضافية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.[1]

9- فلاح خلف الربيعي جوان سنة 2004 أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مقالة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار ليبيا، تطرق هذا الباحث إلى دراسة أثر السياسات الاقتصادية في الدول العربية من خلال بناء نموذج قياسي انحداري يضم أهم مؤشرات السياسة المالية والنقدية والتجارة الدولية والتي تؤثر في مناخ الاستثمار، وكانت نتائج هذه الدراسة : شهد عام 2001 إدخال 208 من التغييرات الناظمة للاستثمار في 71 بلد وكانت 90% من هذه التغييرات يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر تلاؤما للاستثمار الأجنبي المباشر، وأن تغيير المواقع التوطينية للشركات المتعددة الجنسيات نحو الدول النامية وقد اعتمدت على مدى وجود بيئة قانونية وسياسية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي ومدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسيات اقتصادية ليبرالية فضلاً عن الدور المحوري التي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف هو مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة،

[1] يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد الله بنقا، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي**، المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أرادو، مصر، 21/18 ديسمبر 2005.

ومساهمة العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة وضعف الأنظمة المالية والضريبية وارتفاع نسب العجز في ميزان المدفوعات في الدول النامية في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقة وقد أساءت هذه العوامل إلى مناخ الاستثمار في هذه المجموعة من الدول.[1]

10-دينا أحمد عمر سنة 2005 أثر الصادرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مقالة منشورة في مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد: 29 وقد حاولت هذه الباحثة تبيان هذا الأثر من خلال بناء نموذج قياسي باستخدام المعادلات الآنية وذلك بتشخيص هذا النموذج وتحديد أهم المحددات المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، كما اعتمد على فرضية مفادها أنتدفق الاستثمار الأجنبي في الدول العربية يتأثر بالصادرات التي تعتمد أساسًا على الانفتاح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والتضخم والادخار وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أن حجم السوق ومعدل الصادرات المقدر يمارس تأثيرًا معنويًا لأغلب الدول العربية عينة البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر وليسما الدول النفطية وأن نسبة الإنفاق الحكومي للناتج القومي الإجمالي ونسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي غير معنوية التأثير في أغلب الدول العربية وأن نسبة الادخار المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي يمارس تأثيرًا معنويًا وموجبًا في أغلب الدول العربية وأن نسبة الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي ذات تأثير معنوي سالب في أغلب الدول العربية.[2]

11- محمد غالي سنة 2005 انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على فاعلية السياسات الاقتصادية في الدول العربية، مقالة منشورة في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،كلية الحقوق، جامعة الكوفة،العراق، وهذه الدارسة هي عكس الدراسة السابقة ، بصورة أخرى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسة الاقتصادية في الدول العربية، ومن نتائج هذه الدراسة أن الاستثمار

---

[1] فلاح خلف الربيعي، **أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مقالة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية ، كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار، ليبيا، جوان 2004.

[2] دينا أحمد عمر، **أثر الصادرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، مقالة منشورة في مجلة تنمية الرافدين العدد 29 سنة 2005.

الأجنبي المباشر أصبح أمر ضروري الكل الدول العربية لأنها لم تتمكن من تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها وذلك لضعف البنية التحتية ونقص في كفاءتها الإدارية والفنية والضيق النسبي في أسواقها المحلية ، كل ذلك أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الأقطار العربية المنتجة للنفط، وكذلك على الدول التي اتبعت برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة وتطبيق سياسات التحرر التجارية، أظهرت نتائج مؤشرات السياسات الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي هناك تفاوت بين الدول العربية، وذلك يعود إلى مصدر الإيرادات التي تحصل عليها، تشير النتائج التي توصل إليها المؤشر المركب انه قد سجل تحسناً ملحوظاً لبعض الدول العربية في تهيئة بيئة للاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

12- سعيدي يحي سنة (2007/2006) تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر,عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة بإشراف الدكتور دخموش العربي حيث إن إشكالية البحث في هذه الدراسة تتمثل في تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وخلال هذه الدراسة تم توضيح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر وتم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي يتركز داخل البلدان الصناعية، وقد بينت الدراسة أن الجزائر قد أظهرت سجلاً من قويًا من التطبيق بالنسبة لبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي التي بدأت عام 1994، الجزائر كغيرها من الدول النامية قد مرت بالعديد من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة والمتقلبة التي عمقت حاجتها للتمويل الخارجي للوصول إلى النمو الذاتي، حصل تحسن ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للبلاد ولكن الجزائر لازالت تعاني من نقص كبير في المعلومات الاقتصادية مما أثر على عملية جلب الاستثمارات، كما تم التوصل أن المشكل في الجزائر يكمن في تطبيق القوانين على أرض الواقع فبالرغم من أن الجزائر اتخذت عددا من القرارات وعدلت القوانين إلاّ أن تطبيقها يبقى نسبيًا مما يشكل عائقا خاصة ما يتعلق بخلق المؤسسات مما أدى إلى احتلال الجزائر

[1] محمد غالي مقالة منشورة **انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على فاعلية السياسات الاقتصادية في الدول العربية**، مقالة منشورة في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة الكوفة، العراق، سنة 2005.

المراتب الأخيرة في تقرير البنك الدولي المتعلق بالاستثمار المباشر الأخير بالمقارنة مع جيرانها وخلصت الدراسة بصفة عامة هناك أربعة شروط أساسية لأي نجاح اقتصادي، الشرط الأول هو أنه لا يمكن الوصول إلى نمو اقتصادي دون ديمقراطية، الشرط الثاني لا يمكن الوصول إلى تنمية دائمة دون احترام مقومات الأمة وتراثها، الشرط الثالث هو لا حرية اقتصادية دون دولة قوية، أمّا الشرط الرابع فهو لا حكم راشد بدون وجود نخبة تنتج الذكاء والأفكار.[1]

13- عبد الكريم بعداش سنة(2008/2007) الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر بإشراف الدكتورين ناصر دادي وعبد المجيد قدي حيث تدور إشكالية الدراسة حول تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة وحصيلته في الاقتصاد الجزائري وكانت نتائج هذه الدراسة يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم المهمة جدًا والأساسية التي يجب تحديدها بدقة عالية واهتمام خاص. نظرا لما قد ينتج، عن خلاف ذلك، من منازعات بين المستثمرين الأجانب والدولة المضيفة لهم. أو عند تطبيق الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن حماية الاستثمارات الأجنبية. و هذا ما استدركه المشرع الجزائري نسبيا في المرسوم التشريعي رقم 93-12 بإشارته إلى نوع الاستثمارات المستفيدة من أحكامه، ثم بصفة أدق في الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي وضع مفهومًا محددًا للاستثمار المقصود في ذات الأمر، لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للاستثمار الأجنبي المباشر. الأمر الذي أنتج اجتهادات متنوعة من طرف الباحثين المختصين والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية. ومنها صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، اللذان يشترطان تملُّك نسبة 10% على الأقل من أسهم شركة المساهمة أو من القوة التصويتية ليصير الاستثمار الأجنبي مباشرًا. ولعل عدم الاتفاق على تعريف موحد للاستثمار الأجنبي المباشر جعل الإحصائيات ذات الصلة بهذا الموضوع تختلف من مصدر إلى آخر. كما أنها من سنة إلى أخرى، تختلف وتتنوع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف وتنوع الزوايا التي ينظر منها إليه. فهناك

[1] سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، سنة (2007/2006).

زاوية النظر القائمة على هيكل وظروف السوق سواء المحلي أو سوق البلد المضيف للاستثمار، وهناك زاوية النظر القائمة على المنظمة والحماية، بالإضافة إلى زاوية النظر التي تحاول جمع زاويتي النظر السابقتين في نظرة أكثر شمولا والمصطلح عليها بالنظريات التجميعية أو التركيبية. ولهذا فإن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي تحتاج إلى الكثير من الأبحاث والدراسات التي تزيده أكثر تفسيرًا ووضوحًا ودقة، وتصل إلى نتائج تكون أقرب إلى التماثل والتشابه لا إلى الاختلاف والتضاد، لا يمكن الجزم بانطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على آثار إيجابية أو آثار سلبية بحتة مطلقة عبر الزمان والمكان. بل هناك ظروف وأوضاع وسياسات ترسم الطريق لهذا الاستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكنه اقتحامها، والطريقة التي يقام بها والظروف المحيطة به والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها. ومن ثم يمكن تصور الآثار – الايجابية والسلبية – التي من المتوقع أن يحدثها هذا الاستثمار في اقتصاد البلد المضيف له، استقطب قطاع الخدمات خلال الفترات (1989-1991) و(2001-2003) و(2002-2004) أكبر نسبة من تدفقات الاستثمارات الأجنبي ة المباشرة الواردة إلى الدول المتقدمة، يليه قطاع الصناعة. بينما في الدول النامية، يحتل قطاع الصناعة أكبر نسبة من تدفقات الاستثمار المذكورة في الفترة الأولى يليه قطاع الخدمات، ثم انقلب الوضع وصار متوافقا مع نظيره في الدول المتقدمة في الفترتين المتبقيتين. (2001-2003) و(2002-2004).[1]

14- أحمد قديد سنة (2010/2009) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة دراسة إحصائية مقارنة الجزائر، تونس، المغرب من (2007/1993)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: صبر أراء وتحقيقات اقتصادية وكانت الدراسة تحت إشكالية ما هو الاختلاف الموجود في واقع البطالة وواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمة هذه الأخيرة في التخفيف من البطالة في كل من الجزائر وتونس والمغرب وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية هي أن اختلاف في البيئة الاستثمارية بين الجزائر وتونس والمغرب وتعتبر تونس أفضل هذه الدول من ناحية البيئة الاستثمارية حسب المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار الأجنبي وإن هذه الدول عرفت ارتفاعًا رهيبًا في معدلات البطالة خلال بداية التسعينات خاصة في الجزائر إلاّ أن هذه المعدلات عرفت انخفاضًا ملموسًا خلال

[1] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)**، أطروحة دكتوراه، سنة (2008/2007).

السنوات الأخير خاصة في المغرب التي انخفضت فيها المعدلات إلى ما دون 10 بالمائة، للبطالة أثار عديدة من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى تخلف النظام التعليمي وفشوا ظاهرة السطحية الثقافية والإخلال بالعدالة في توزيع جهود التنمية، ولقد اختلفت طرق معالجة مشكلة البطالة من مدرسة فكرية اقتصادية إلى أخرى، فالنقديون يرون أن أنه للحد من البطالة يجب التغلب على الركود التضخمي ومدرسة اقتصاديات الطلب فيرون أن القضاء على البطالة يكون بإنعاش الحوافز وخفض الضرائب.[1]

15- دراسة عبد القادر بابا سنة (2004/2003)، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر وكانت الإشكالية تتمثل في دراسة سياسة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية وهي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر بسمة التركز على كافة المستويات الدولية والقطاعية والإقليمية وعلى مستوى الشركات العابرة للقوميات، خاصة في السنوات الماضية التي ازداد وتوسع فيها هذا النوع من الاستثمار نتيجة لتنامي ظاهرة العولمة، اختلفت قدرة الدول النامية والأقاليم المختلفة، على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن استطاعت الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، والتي ارتفعت كفاءة مؤسساتها وتوافر لديها قاعدة قوية من البنية الأساسية، أن تجذب أكثر من نصيبها الطبيعي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد حدث هذا لهونغ كونغ. هذا وقد سجل الرقم القياسي للاستثمار المتدفق للداخل في الدول المتقدمة حوالي ضعف المتوسط العالمي خلال (1988- 1990) و(1998-2000) وخاصة في الاتحاد الأوروبي، مما يعكس التكامل الإقليمي على تيارات الاستثمارات الأجنبية، فنجد إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم، في ظل التحرير وثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي، لا يمكن أن يتم وفقا للمزايا النسبية التقليدية وسياسات التحرير الموجهة للخارج فحسب، فكلما تغير

[1] أحمد قديد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة دراسة إحصائية مقارنة الجزائر، تونس، المغرب من (2007/1993)**، مذكرة ماجستير، سنة (2010/2009).

نمط الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولأول مرة تتعرض مباشرة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما أضفى على الاستثمار الأجنبي المباشر أبعادًا جديدة، خاصة في علاقته بالدول النامية، ومنها الجزائر، وتصنف الجزائر ضمن الدول الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر متوسط الاستثمارات الأجنبية بأقل من 400 مليون دولار، ماعدا عام 2001 الذي سجلت فيه 1,2 مليار دولار، فهي مصنفة في الرتبة 111 بين الدول الأخرى. وعلى هذا الأساس تظل الجزائر وفق هذا التصنيف بعيدة عن قدراتها الفعلية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

[1] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة** ، أطروحة دكتوراه، سنة (2004/2003).

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أنّه قد أعطيت له أهمية كبيرة من طرف الدول المضيفة في السنوات الأخيرة، ذلك كونه مصدر من مصادر التمويل الدولي بديل عن المديونية، خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، وقد تجلى من مختلف الدراسات حول تحديد مفهوم له، الاختلاف الواضح بين جميع هؤلاء في تسميته وماهيته وخصائصه وأهدافه ومبادئه وهذا ما يؤكد حقيقة أنّه ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب إلاّ أنّه من جانب أخر تبين التوافق بين جميع المفكرين الاقتصاديين على أنّه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى.

وعندئذ يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة الاستثمارات المشتركة التي تعود فيها له حصة معينة من الرأسمال، إلى جانب أن هذه الأشكال هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية، وأيضًا يوجد العديد من الدوافع التي تجعل الدولة المضيفة تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك أيضًا العديد من الدوافع حيث تجعل المستثمر الأجنبي يستثمر في الخارج.

ويوجد العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ركزت معظم هذه النظريات على هيكل وظروف السوق سواء الدولي أو سوق البلد المضيف للاستثمار في إنجاز استثمارات مباشرة في الخارج،ومنها ما ركزت على المنظمة والحماية والموقع.

وفي الأخير ختمنا هذا الفصل بأبرز الدراسات السابقة التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبما أن هذه الدراسة حول الجزائر ومصر هذا ما يدفع إلى التغلغل في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول بصفة خاصة طيلة فترة الدراسة وتحليله، ودراسة المناخ الاستثماري فيها، ومدى قدرة هذه الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل القادم.

الفصل الثاني

واقع وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مؤشرات دولية وإقليمية

تمهيد :

تواجه النامية تحديات تنموية متزايدة تتطلب مواجهتها البحث عن مصادر تمويل كافية كانت داخلية أم خارجية، وبسبب المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها أغلب البلدان النامية في ظل شح الموارد المحلية، تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت هدفًا أساسيًا لكلا الدول للاستفادة منها في تحسين أوضاعها المحلية شرط توفير مناخ استثماري ملائم يسمح للشركات الأجنبية بالنشاط بأقل المخاطر والتكاليف مع تحقيق أفضل المكاسب لها وللبلد المضيف.

واستجابة لمتطلبات المؤسسات المالية الدولية ومن أجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الجزائري والمصري وإيجاد مصادر دخل بديلة للمحروقات بالنسبة للجزائر، أمّا بالنسبة لمصر أن تجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بوضع إصلاحات اقتصادية أبرزها القواعد القانونية، ومراسيم تنفيذية لترقيتهم، والسير في مسار التنمية، وتحسين الأداء الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، والزيادة في نسب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر إليها، وعملت من أجل تحقيق هذا الهدف على تحسين مكونات المناخ الاستثماري بأبعادها لمتعددة لإقناع المستثمرين الأجانب بإقامة مشاريعهم الاستثمارية في بلدانهم.

وفي هذا الفصل سيتم دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر من خلال الإشارة إلى أهم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر، وتقييم تجارب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليهم وذلك من خلال المؤشرات الإقليمية والدولية لنرى أي التجارب أفضل بين الدولتين.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- **المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر.**
- **المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المؤشرات الإقليمية والدولية.**

المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر

المطلب الأول : قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر

أولاً : قوانين الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من المبادئ المشجعة التي تضمنها قانون الاستثمارات لسنة 1993، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم يكن يتناسب مع مستوى الطموحات والأهداف التي سطرتها الدولة، وأمام هذا الوضع فقد قامت السلطات سنة 2001 بإصدار قانون جديد يهدف إلى تطوير الاستثمارات، إذ أن هذا القانون لم يأت بمفاهيم جديدة، إنما قام بتعزيز المبادئ التي كرسها قانون 1993، كما أكمل أيضا أمر 06-08 المعدل والمتمم له النقائص التي كانت تشوب بعض نصوصه.[1]

1- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 :[*]

جاء في المادة 04 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 "تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة."

يتضح من خلال هذا النص تأكيد المشرع على مبدأ حرية الاستثمار الذي كرسه دستور 1996 وتجسد هذا المبدأ في الأمر بفتح كل القطاعات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بدون استثناء.

إضافة إلى المادة 01 منه التي جاءت بأن النشاطات المفتوحة للاستثمار هي النشاطات المنتجة للسلع والخدمات وكذا التي تنجز في إطار منح الرخصة والامتياز، ولكنها لم تذكر التخصيص الذي كان في المادة 01 من مرسوم 93-12، فأصبح بذلك الاستثمار الأجنبي يشمل الاستثمارات المنشئة، المنمية للقدرات، المعيدة للتأهيل أو الهيكلة، كما أضاف الأمر أيضا الاستثمار في إطار الخوصصة حيث نص على أنها تكون في شكل مساهمة في رأسمال المؤسسة في صورة مساهمات نقدية أو عينية.

---

[1] القانون الشامل، "**الوضع القانوني للاستثمار الأجنبي بعد التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://droit7.blogspot.com، على الساعة: 16:17، بتاريخ: 2017/04/14، نشر المقال في 2013/11/15، ص 1.

[*] الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

وبالتالي فإن هذا الأمر ألغى مفهوم القطاعات الإستراتيجية الذي كان سائدا في قوانين الاستثمار السابقة(*)، ويظهر هذا جليًا من خلال القوانين الاقتصادية الجدية التي فتحت الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الخاصة، منها:(1)

- فتح قطاع المناجم بموجب قانون 01-10 المؤرخ في 2001/07/10.
- النقل الجوي بموجب قانون 98-06 المؤرخ في: 1998/06/27 المتعلق بالطيران المدني المعدل بقانون: 2000-05.
- الاتصالات السلكية واللاسلكية بقانون 03/2000 المؤرخ في: 2000/08/05.

إلاّ أن هذا المبدأ لا يطبق على إطلاقه إنما جعل ممارسته مشروطة بمراعاة التشريع الذي يتكفل بمهمة سير وتنظيم ممارسة هذه الحرية، ونتيجة لذلك فإن لحرية الاستثمار قيود متعلقة بطبيعة النشاط وأخرى بصفة المستثمر.

فمن حيث طبيعة النشاط فإن المادة 04 السالف ذكرها تنص على مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة والبيئة.

فالنشاطات المقننة هي نشاطات حرة لا يمكن اعتبارها لا ممنوعة ولا مخصصة صراحة، إنما تتدخل الدولة فيها بمنح ترخيص مسبق من أجل ممارستها والهدف من ذلك هو حماية الصحة والأمن العام والبيئة باعتبارها معرضة للمخاطر بسبب هذه النشاطات ومن بينها: استيراد البضائع، النشاطات الصيدلانية، البنوك والمؤسسات المالية، رمي النفايات الصناعية أو تحويلها.

(*) أهم هذه القوانين والمراسيم:

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64: جاء هذا المرسوم من أجل توفير بيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر، فبعدما كانت الاستثمارات المتخلفة حكرًا في القطاع الخاص.
- قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39: ويشمل هذا القانون جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد أقر حرية رؤوس الأموال من وإلى الجزائر.
- قانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35: ونص هذا القانون تحديد دور القطاع الخاص في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية خاصة التجارة والخدمات.
- قانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، الجريدة الرسمية، رقم 180: والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، ونقل التكنولوجيا، توفير مناصب الشغل.

(1) القانون الشامل، "**الوضع القانوني للاستثمار الأجنبي بعد التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://droit7.blogspot.com، على الساعة: 20:45، بتاريخ: 2017/04/14، نشر المقال في 2013/11/15، ص 1.

وكذلك بعض القطاعات الإستراتيجية التي تنظمها بعض النصوص المتفرقة فهي محتكرة فقط للدولة ولا يمكن مطلقا فتح استثمار أجنبي فيها مثلاً، صنع واستيراد التبغ والكبريت، صنع المتفجرات وعتاد التسليح.

أمّا فيما يخص صفة المستثمر فرغم تأكيد أمر 01-03 على مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين كل المستثمرين سواء كانوا خواص أو عامين أو أجانب، إلاّ أن حقيقة النصوص تثبت وجود فروق ومساس بهذا المبدأ مثلاً: أنه لا يمكن لشخص أن يكون مسيرا أو مديرا لشركة تحظى بنشاط الحراسة أو نقل الأموال أو المنتجات الحساسة إلاّ بعد الحصول على ترخيص مسبق، ويشترط لمنحه أن يكون المستثمر حائزا على الجنسية الجزائرية الأصلية وليس المكتسبة.

كما أنّه كثيرا ما يفضّل المستثمر الأجنبي عن الوطني في القطاعات الإستراتيجية خاصة في قطاع المحروقات، فالدولة أوكلت مهمة تسيير هذا القطاع إلى المؤسسات العمومية الوطنية وينص المشرع صراحة على اشتراك الأشخاص المعنوية الأجنبية دون الوطنية نظرا لتوفرها على الإمكانيات والخبرات، كما تختلف معاملة المستثمر الأجنبي الذي توجد بين الجزائر ودولته اتفاقية، أي لهم نوع من المعاملة التفضيلية مقارنة مع مستثمري الدول الذين ليست للجزائر اتفاق معها.[1]

2- مرسوم تنفيذي رقم 13-320 مؤرخ في 26 سبتمبر 2013 :

يعتبر هذا الرسوم من التشريعات الحديثة بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتضمن هذا المرسوم ما يلي :[2]

المادة الأولى: تطبيقًا لأحكام المادة 4 مكرر (الفقرة 7) من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422هـ الموافق لـ 20 أوت 2001م والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد طرق تمويل المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو الشراكة.

المادة الثانية: يمكن وضع مساهمة بالحساب الجاري للشركاء تحت تصرف الشركة المنشأة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أو بالشراكة وذلك وفق الشروط الآتية :

---

[1] القانون الشامل، "**الوضع القانوني للاستثمار الأجنبي بعد التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://droit7.blogspot.com، على الساعة: 20:57، بتاريخ: 2017/04/14، نشر المقال في 2013/11/15، ص 1.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 13-320 المؤرخ في 2013/09/26، المتعلق بكيفيات اللجوء إلى التمويل الضروري لإنجاز استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في 2013/09/29، ص 4.

- لا يمكن أن تكون هذه المساهمات بأي حال من الأحوال موضوع مكافأة.

- يمكن أن يتجاوز تحويل مساهمات الشركاء الثلاثة (3) سنوات، ابتداء من تاريخ استلام المبالغ في الحساب وباقتضاء هذا الأجل، فإنّه يجب أن تحول هذه المساهمات إلى رأسمال الشركة وذلك في ظل احترام التشريع المعمول به.

المادة الثالثة: في حالة اللجوء إلى تمويل محلي، يمكن المؤسسة المنشأة في إطار استثمار مباشر أو شراكة أن تستفيد طبقًا للتشريع المعمول به، من الضمانات المالية الممنوحة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

ثانيًا : قوانين الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

1. ينظم الاستثمار في مصر الآن عدد من القوانين على رأسها :[1]

أ- قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 الذي ينظم أنواع شركات الأموال التي يمكن للمستثمر تأسيسها في مصر والأحكام الخاصة بتأسيس وإدارة كل نوع من الشركات.

ب- قانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 والذي يحدد ضمانات حماية الاستثمار في مصر والحوافز لتشجيع الاستثمار.

ج- قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1995 والذي ينظم أنشطة سوق المال والبورصة ويحكم الشركات التي تعمل في هذا المجال.

ووفقًا للقوانين المنظمة للاستثمار، أمام المستثمر الأجنبي طريقان رئيسان لممارسة نشاطه في مصر. الأول تأسيس شركة مصرية يكون هو المساهم الرئيس فيها، أو تأسيس فرع لشركته في مصر. ومن الناحية العملية يتخذ أغلب الاستثمار الأجنبي في مصر الشكل الأول أي شركة مصرية برأس مال مملوك أسهمه للمستثمر الأجنبي وشركات أخرى تابعة أو شقيقة، وذلك لأن إجراءات تأسيس الشركات في مصر أبسط من إجراءات تأسيس فرع لشركة أجنبية.

[1] وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية، الموقع الرسمي، العدد رقم 20، مجلة رؤية تركية في 2017.

2. ومن أهم ملامح القوانين المصرية الحاكمة للاستثمار ما يلي:

أ- أنها بشكل عام لا تميز بين الاستثمار الوطني أو الاستثمار الأجنبي وذلك على النحو التالي:

* باستثناء بعض الأنشطة المحدودة التي تشترط أن يكون رأس مال الشركة مملوكًا بالكامل لمساهمين مصريين، مثل نشاط الوكالة التجارية ونشاط الاستيراد، يمكن للمستثمر الأجنبي تأسيس شركة أموال للعمل في أي نشاط تجاري ودون اشتراط وجود نسبة من رأس المال مملوكة لمصريين. ويعتبر هذا تشجيعًا للاستثمار الأجنبي مقارنة بدول أخرى مثل بعض دول الخليج العربي (مثل دولة الإمارات) التي مازالت تشترط ملكية وطنية بنسبة 51% من رأس مال أي شركة تؤسس على أرضها باستثناء الشركات المؤسسة في المناطق الحرة التي يمكن أن تكون مملوكة بالكامل لأجانب.

* باستثناء سيناء وبعض المناطق الحدودية، لا توجد قيود على تملك الشركات لعقارات أو أراض بصرف النظر عن جنسية مساهميها طالما كانت هذه العقارات لازمة لمباشرة نشاط الشركة.

* لا توجد امتيازات خاصة للاستثمار الأجنبي، فحوافز وضمانات الاستثمار المنصوص عليها في القوانين تتمتع بها الشركات بصرف النظر عن جنسية شركائها.

ب- لا توجد قيود قانونية على قيام المستثمر بتحويل نصيبه في أرباح شركته إلى خارج مصر طالما تمت عملية التحويل من خلال البنوك المعتمدة في مصر. ولا تشترط قوانين الاستثمار أن يعيد المستثمر استثمار جزء من هذه الأرباح داخل مصر.

ج- لا تعطي القوانين السارية حاليًا أي حوافز خاصة للمستثمر إذا مارس نشاطه في مجال معين. بمعنى أنه لا يوجد تمييز بين المستثمر صاحب النشاط الإنتاجي (مثل التصنيع) أو المستثمر صاحب النشاط الاستهلاكي (مثل المأكولات والمشروبات). فالكل يخضع مثلًا لنفس المعاملة الضريبية.

د- يمنع قانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 تأميم الشركات أو مصادرتها.

هـ- يمنع قانون الاستثمار تدخل أية جهة إدارية في تسعير منتجات الشركات أو تحديد ربحها.

ينظم الاستثمار في مصر عدد من الهيئات الحكومية على رأسها وزارة الاستثمار، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة التي تتولى الإشراف على الشركات، وهيئة الرقابة المالية التي تتولى الإشراف والرقابة على الشركات العاملة في مجال سوق المال والتأمين.

3. التغيرات التي حدثت على المنظومة القانونية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير:

لم تحدث أي تعديلات جوهرية تذكر على القوانين المنظمة للاستثمار منذ قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير باستثناء تعديلات خاصة بزيادة الضرائب على النحو التالي:

أ- زيادة الضرائب على الشركات التي تتجاوز أرباحها السنوية عشرة ملايين جنيه لتصبح 25% من صافي الأرباح بدلًا من 20% وذلك بموجب تعديل على قانون الضريبة على الدخل نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 يونيو 2011.

ب- التعديلات على قوانين الضرائب التي أصدرها رئيس الجمهورية في أثناء تمتعه بسلطة التشريع بتاريخ 6 ديسمبر 2012 والتي نشرت في الجريدة الرسمية في نفس اليوم. ورغم الإعلان عن تعليق العمل بهذه التعديلات، إلاّ أنه من الناحية القانونية مازالت هذه التعديلات سارية لنشرها في الجريدة الرسمية والنص على العمل بها اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ النشر مع عدم نشر أي قوانين لاحقة تفيد وقف العمل بهذه التعديلات. ولا شك أن هذا الوضع متسبب الآن في الكثير من التخبط والبلبلة في السوق المصري لعدم وضوح الموقف الضريبي للأنشطة التي تناولتها هذه التعديلات. ومن أهم الأحكام التي جاءت في هذه التعديلات المرتبطة بالاستثمار المباشر:

* زيادة الضرائب لتصبح 25% من صافي الأرباح بدلًا من 20%.

* فرض ضريبة جديدة بنسبة 10% على الأرباح المحققة نتيجة بيع أسهم الشركات إذا ما كان البيع لأكثر من 33% من أسهم الشركة.

لم تحدث تغيرات جذرية في هيكل الهيئات المتعاملة مع المستثمرين ولكن يلاحظ وجود صعوبة في قيام مسؤولي هذه الهيئات وموظفيها بعد الثورة باتخاذ قرارات لتسيير أعمال المستثمرين. ويرجع ذلك إلى قلق الموظفين من اتخاذ أي قرارات قد يترتب عليها بعد ذلك مسؤوليات إدارية أو جنائية عليهم خاصة في ظل وجود العديد من القضايا التي يحاكم فيها مسؤولو النظام السابق.

- الاتجاهات القضائية بعد الثورة :

ظهر اتجاه في القضاء المصري بعد الثورة للحكم ببطلان عدد من العقود التي أبرمها النظام السابق مع المستثمرين وإن كان لهذا الاتجاه بوادره قبل الثورة. وانصبت أغلب هذه الأحكام على عقود لخصخصة شركات القطاع العام. فحكم مجلس الدولة ببطلان عقود بيع أسهم شركات المراجل

البخارية ومصر شبين للغزل وطنطا للكتان. كما حكم القضاء العادي ببطلان عقد بيع أسهم شركة أسمنت أسيوط. واستندت أغلب هذه الأحكام في أسبابها إلى وجود شبهة فساد شابت عملية البيع وغياب الشفافية عنها.

ولا شك أن صدور مثل هذه الأحكام له تأثير سلبي في مناخ الاستثمار في مصر مما يفرض على صانع القرار والمشرع العمل على وضع منظومة قانونية فعالة لمكافحة الفساد ولتحقيق الشفافية ولتفعيل سيادة القانون.

– أهم مشكلات هذه المنظومة القانونية :

ونطرح هنا عدة ملاحظات على المنظومة القانونية الحاكمة للاستثمار الأجنبي:

1– القوانين فيها حقيقة العديد من الأحكام التي تعتبر مشجعة للاستثمار الأجنبي على النحو الموضح سابقًا، إلاّ أنه يعيب هذه القوانين أنها تبدو معنية بجذب الاستثمار الأجنبي من دون أن تكون معنية بطبيعة النشاط الذي سيمارسه، وما إذا كان نشاطًا سيساهم في تحقيق تنمية حقيقية أم لا. فالقوانين قائمة على فلسفة أن جذب الاستثمار الأجنبي هو هدف وغاية في ذاته، ولا أدل على ذلك من أن القوانين –كما أوضحنا سابقًا– لا تميز بين المستثمر صاحب النشاط الإنتاجي ذي العمالة الكثيفة (مثل التصنيع) أو المستثمر صاحب النشاط الاستهلاكي (مثل مطاعم المأكولات والمشروبات).

2– القوانين قائمة على فرضيات اقتصادية مفادها أن جذب الاستثمار الأجنبي في حد ذاته كفيل بتحقيق تنمية حقيقية والمساهمة في القضاء على البطالة والفقر. والحقيقة أن هذه الفرضيات ثبت عدم صحتها. فقد ارتفعت معدلات الاستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة من نظام مبارك ولم يترتب على ذلك تحسن في الأحوال المعيشية لقطاعات كبيرة من المواطنين. فالاستثمار الأجنبي لن يساهم بشكل جاد في القضاء على البطالة إلا إذا تم توجيه هذا الاستثمار إلى قطاعات كثيفة العمالة. فوفقًا لنفس التقرير: "على الرغم من أن تجارب السياسات الاقتصادية الناجحة تشير إلى ضرورة توجيه الجانب الأكبر من التدفقات الاستثمارية إلى القطاعات الأكثر قدرة على خلق فرص عمل جديدة إلاّ أن هذا لم يتحقق في الحالة المصرية إلا بشكل جزئي". ويحظى قطاع البترول في مصر بأعلى نسبة استثمار أجنبي إلاّ أنه من القطاعات التي لا تحتاج لأيدٍ عاملة كثيرة، وبالتالي فإن كثافة التشغيل فيه محدودة. وبالمقابل يعتبر قطاع الصناعة والتعدين هو القطاع الرائد من حيث كثافة العمالة.

3- بعد الثورة، اقتصرت أهم التغيرات على القوانين الحاكمة للاستثمار على زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة.

والحقيقة أن الملاحظات السابقة تعكس غياب رؤية وطنية جادة لكيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاستثمار الأجنبي وتوجيهه بشكل يحقق الصالح العام ويساهم جديًّا في تحسين معيشة المصريين. فالمطلوب الآن وضع سياسات جديدة للوصول لعلاقة متوازنة مع الاستثمار الأجنبي تحقق المصلحة الوطنية المصرية وتساهم في خلق فرص عمل كافية ولائقة وكريمة للمصريين، وفي نفس الوقت تحقق مكاسب للمستثمر لجذب الاستثمارات الجادة (win –win situation).

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة التشغيل يرتبط بطبيعة الاستثمار الوافد للدولة، فوفق عدد من الدراسات التطبيقية لوحظ أن خلق فرص العمل يرتبط إيجابًا فقط بشكل مباشر بالاستثمار التأسيسي؛ أمّا في حالة الاندماج والاستحواذ، فقد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة معدل البطالة في حال سعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية.

وبمراجعة لتطور معدل البطالة مع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يلاحظ أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة عكسية؛ وهي العلاقة التي تشرحها علاقات مرونة التشغيل في مصر والتي ترتفع إلى 0.58 في قطاعات البناء والتشييد والخدمات بأنواعها، ومن ثم فهي الأكثر جذبًا للمستثمر الأجنبي؛ أما قطاع التصنيع فتختلف مرونة التشغيل فيه من نشاط لآخر، فترتفع في صناعات الغذاء وهي الأقل جذبًا للاستثمارات الأجنبية في مصر وتنخفض في الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية.

ولكن التشغيل في هذه القطاعات ليس بالضرورة تشغيلًا مدرًّا للدخل، وهو ما تؤكده بيانات الفقر وثبات معامل جيني المعبر عن زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل، فعلى الرغم من تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر منذ عام 2000 استمرت مؤشرات الفقر في الزيادة، حيث ارتفع عدد سكان من هم تحت خط الفقر من 16.7% في عام 2000 إلى 19.6% في عام 2005/2004 ثم إلى 21.6 في عام 2009/2008 ثم إلى أكثر من 25% في عام 2011/2010. على الرغم من التزايد المستمر في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، واستمر الفقر في التزايد حتى في المناطق الحضرية والتي تعتبر مركزًا للاستثمارات بوجه عام.

فقد ظل الفقراء بشكل عام خارج خريطة التشغيل والاستثمار في الدولة فنحو 60% من الفقراء في مصر هم من العاملين في عمل غير منتظم وأكثر من 26% ممن يشتغلون في القطاع الخاص المحلي والأجنبي. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011)

المطلب الثاني : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر

حسب تقرير الأونكتاد لعام 2000[1] إلاّ أن حجم هذه التدفقات تراجع عام 2001 بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتوترات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الموجهة إلى هذه المنطقة بشكل عام ومصر بشكل خاص.

وطبقًا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار فإن مساهمة رأس المال العربي والأجنبي في الشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة (2000-2016) نجدها حسب الجدول الموالي.

[1] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "**التدفقات الرأسمالية إلى مصر وسياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، أكتوبر 2003، ص 22.

الجدول رقم (2-2) : مساهمة الدول في رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة (جويلية 2000 – جوان 2016)

(الوحدة: مليون جنيه مصري)

السنوات	الإجمالي		مصريون		عرب		أجانب	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2001/2000	11548	100	7568	65.5	3980	34.5	0	0
2002/2001	12000	100	10000	83,3	2000	16,7	0	0
2003/2002	غير متوفر	-	غير متوفر	-	2700	-	5100	-
2004/2003	10867	100	9267	85,2	900	8,2	700	6,6
2005/2004	17811	100	11506	64,6	4132	23,2	2173	23,2
2006/2005	11309	100	6672	59	1775,5	15,7	2861,5	25,3
2007/2006	36905	100	23176	62,8	9005	24,4	4724	12,7
2008/2007	23136	100	13303	57,5	3331,5	14,4	6501,5	28,1
2009/2008	15256	100	10725	70,3	2838	18,6	1693	11,1
2010/2009	17552	100	13059	74,4	2053,5	11,7	2439,5	13,9
2011/2010	36905	100	23176	62,8	9005	24,4	4724	12,7
2012/2011	غير متوفر	-	غير متوفر	-	غير متوفر	-	غير متوفر	-
2013/2012	30155	100	17764	58.9	8500	28.2	3891	12.9
2014/2013	32451	100	19758	60.9	8965	27.6	3728	11.5
2015/2014	31694	100	19264	60.8	7861	24.8	4569	14.4
2016/2015	32865	100	19325	58.8	7962	24.2	5578	17.0

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا لمعطيات:

- رجب إبراهيم إسماعيل إسماعيل: "**إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية، دراسة ميدانية**، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص 103.

- حسين عبد المطلب الأسرح، **إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213، أغسطس 2005، ص 59.

- وزارة الاستثمار، وزارة الاستثمار في عام، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي 2010/2009، ص ص 21، 26.

إنّ الدول العربية عرفت أكبر مساهمة عام 2007/2006، أمّا الدول الأجنبية فعرفتها في عام 2008/2007، وهما السنتان اللتان عرف فيهما صافي الاستثمار الأجنبي المباشر أرقامًا قياسية بالنسبة لمصر أين وصلت 11,1 مليار دولار و13,2 مليار دولار على التوالي، ثم شهدت انخفاضًا عام 2009/2008 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مثلما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2) : تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (2000-2016)

(الوحدة: مليار دولار)

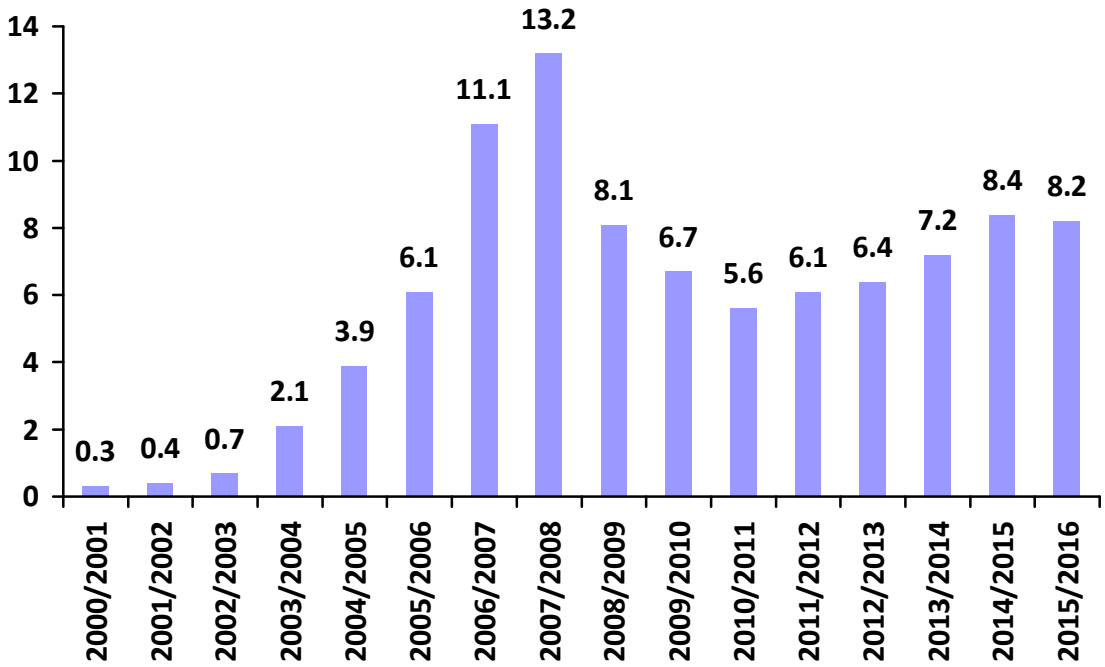

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا لمعطيات:

- وزارة الاستثمار، "وزارة الاستثمار في عام"، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي 2008/2007، ص 26.

- وزارة الاستثمار، "وزارة الاستثمار في عام"، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي 2010/2009، مرجع سبق ذكره، ص 30.

لم تتأثر السنة المالية 2009/2008 فقط بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بل تواصل الانخفاض حتى في سنة 2010/2009، وحتى نتعرف أكثر على نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2000-2016) نستعمل بيانات البنك المركزي وهي موافقة لبيانات منظمة الأونكتاد.

الجدول رقم (3-2) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (2002-2010)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	الثلاثي الثاني	الثلاثي الأول	الثلاثي الرابع	الثلاثي الثالث	صافي التدفق	التدفق
2002	2002/2003		2001/2002		646,9	647
	150,4	402,0	40,1	54,4		
2003	2003/2004		2002/2003		237,4	237
	55,5	33,7	122,5	25,7		
2004	2004/2005		2003/2004		2157,4	2157
	1064,9	774,5	222,9	95,1		
2005	2005/2006		2004/2005		5375,6	5376
	1366,2	1947,0	842,3	1220,1		
2006	2006/2007		2005/2006		10042,8	10043
	4007,5	3237,1	1479,9	1318,3		
2007	2007/2008		2006/2007		11578,1	11578
	4800,4	2969,1	2007,9	1800,7		
2008	2008/2009		2007/2008		9494,6	9495
	2372,6	1655,0	1984,8	3482,2		
2009	2009/2010		2008/2009		6711,6	6712
	894,8	1731,0	2874,5	1211,3		
2010	2010/2011		2009/2010		6385,6	6386
	656,0	1597,2	2426,2	1706,2		

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا لمعطيات:

- البنك المركزي المصري "**صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وفقًا للدول**"، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 12، لسنوات متعددة، ص ص 93-94، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: http://www.cbe.org.eg/Bulletinyrs.aspx (المطلع عليه بتاريخ: 2011/10/16).

نلاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت في ارتفاع مستمر منذ عام 2004 نتيجة الإجراءات الإصلاحية التي تبنتها الحكومة المصرية في تحسين مناخ الاستثمار إلى غاية سنة 2008 أين انخفضت فيها التدفقات، ورغم هذا كانت تتصدر دول شمال إفريقيا المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر والمركز الثالث على مستوى القارة الإفريقية طبقًا لما ورد في تقرير الاستثمار العالمي

الصادر عام 2009 عن منطقة الأونكتاد[1] وبقيت محافظة على مركزها الأول على مستوى شمال إفريقيا في عام 2010 وصعدت إلى المركز الثاني على مستوى القارة الإفريقية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010، كما كان أيضًا للجهود الإصلاحية خاصة في مجال تيسير إجراءات الاستثمار دورًا إيجابيًا في زيادة عدد الشركات الجديدة المؤسسة وفي التوسعات في الشركات القائمة بالفعل.

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفقات مرتفعة مقارنة بالمرحلة السابقة، رغم القيم المنخفضة التي شهدتها الفترة (2002-2005) أين كانت أقل من مستوى عام 2001 مثلما يظهرها الشكل التالي:

الشكل رقم (4-2) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2010)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

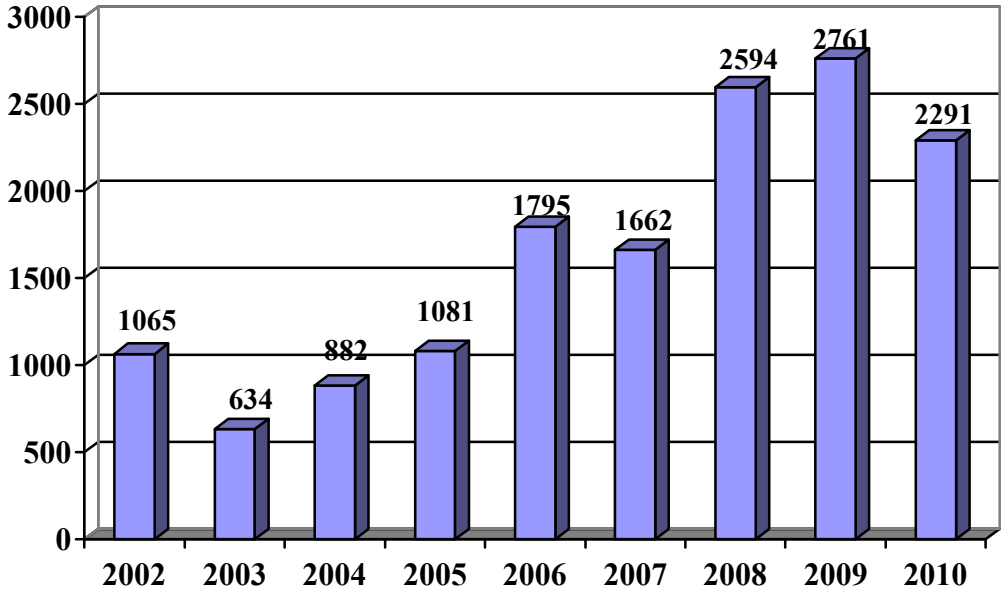

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا لمعطيات:

- UNCTAD, « **World Investment Report 2005 : Translational corporation and the internationalization of R&D** », Op-cit, p 303.
- UNCTAD, « **World Investment Report 2011 : Non Equity modes of international production and development** », Op-cit, p 187.

[1] UNCTAD "**Word Investment Report 2009: Transnational corporations, agricultural production and development**" New York, July 2009, pp 247-248.

رغم التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2002 إلى 1065 مليون دولار أمريكي إلا أن هذا الرقم يبقى الأكبر على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا، مما جعل الجزائر تحتل في تلك السنة المركز الأول على مستوى المغرب العربي والمركز الثالث في إفريقيا حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004، كما نلاحظ الانخفاض الثاني عام 2003 بنسبة 40% مقارنة بسنة 2002 ويرجع أساسًا إلى انخفاض المشاريع في قطاع الطاقة التي تحصلت على ثلاث مشاريع من بين 31 مشروع.

وتشير بيانات من الوزارة الأولى حول الاستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر أن الرصيد التراكمي لهذه الاستثمارات في قطاع الطاقة (بما فيها المناجم) قدر بـ 697 مليار دينار جزائري (حوالي 11 مليار دولار أمريكي) مقابل 136 مليار دينار جزائري (حوالي 2 مليار دولار أمريكي) بالنسبة للاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال نفس الفترة (1999-2003).[1]

وانطلاقًا من عام 2004 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعًا خاصة بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم، أين سجلت ما قيمته 154 مليار دينار جزائري مقابل 112 مليار دينار جزائري للاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم في عام 2004، وأهم أسباب هذا الارتفاع تعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية، إلى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD، حيث يعود 60% منها لصالح شركة هنكل الألمانية.[2]

واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2006، وهي السنة التي سجل فيها قيمة استثمارات أجنبية مباشرة حوالي ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 (634 مليون دولار أمريكي)، يتجه ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2006 إلى قطاع الطاقة والمناجم ليحتل بذلك المركز الأول في توزيع هذه الاستثمارات حسب القطاعات، كما يظهر أيضًا عند تحليل هيكل الاستثمارات الأجنبية

---

[1] بوابة الوزارة الأولى، "**حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008**"، ص 14، نقلاً عن الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz، المطلع عليه يوم: 2017/04/28.

[2] ANIMA "**les investissements directs étrangères (IDE) dans la region MEDA en 2004**" investir en méditerranée, notes et études, N°15, Janvier 2005, pp 53, 56, sur le: http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/EH5_MIPO-2004_VF.pdf, consulté le : 20/04/2017.

المباشرة المتدفقة في عام 2006 أن نشاط البنوك والتأمينات استفاد بـ 24 مشروع (10 مشاريع ذات أصل عربي، و7 فرنسي) من بين 102 مشروع المعلن عنه في هذه السنة، واستحوذ على نسبة 10% من قيمتها[1]، أمّا سنة 2007 فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعًا طفيفًا من 1795 مليون دولار أمريكي إلى 1662 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة (-7%) بسبب انخفاض حصة استثمارات كل من الو.م.أ، فرنسا، إسبانيا ومصر بـ -11%، -22%، -28%، -30% على الترتيب، والتي تمثل أهم الدول المستثمرة في الجزائر، ولكن عرفت سنة 2008 تدفقات مرتفعة خاصة في مشاريع الصناعات الغذائية، السماد الكيميائي، البنوك والتأمينات، البناء والأشغال العمومية، هذا ما جعل حجم الاستثمارات خارج قطاع الطاقة والمناجم يسجل حوالي 897 مليار دينار جزائري أي بزيادة تفوق خمسة أضعاف مما سجل في عام 2007 (145 مليار دينار جزائري)، أمّا قطاع الطاقة والمناجم فقد انخفضت من 168 مليار دينار جزائري عام 2007 إلى 140 مليار دينار جزائري عام 2008 رغم أن هذا القطاع لم يتأثر بانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ميز سنة 2007، بل العكس، فقد شهدت ارتفاعًا في هذا القطاع من 150 مليار دج (2006) إلى 168 مليار دج (2007)[2]، وبذلك تجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم 17 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2008 أي بمعدل سنوي يقدر حوالي 2 مليار دولار حسب ما أفاد به بيان لوزارة الطاقة والمناجم وتشمل هذه التدفقات استثمارات شركاء أجانب في التنقيب وتطوير المحروقات والمحطات الكهربائية وتحلية مياه البحر وكذا في فرع المناجم[3]، حيث كانت حصيلة هذا الفرع بين سنتي 2001 و2006 حوالي 102 مليون دولار أمريكي (إذ تأتي الصين في مقدمة الدول المستثمرة في هذا الفرع بـ 25 مليون دولار أمريكي)[4]، ومن جهة أخرى أوضح نفس البيان أن منطقة أوروبا وحدها شراكة بمساهمة قيمتها 58% من ذلك الرصيد التراكمي المحقق خلال الفترة 2000 و2008 منها 24% لبريطانيا وحدها.

---

(1) ANIMA "**les investissements directs étrangères (IDE) dans la région MEDA en 2006**" investir en méditerranée, notes et documents N°23, Mai 2007, pp 86, 87, 92, 99, sur le: http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/07-05-30-bilan-ide-meda-2006-fr.pdf, consulté le : 20/04/2017.

(2) بوابة الوزارة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(3) جريدة المساء اليومية، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم"، العدد 3805، الصادرة بتاريخ: 2009/08/27، ص 6.

(4) تصريح محمد الطاهر بوعروج، مدير قطاع المناجم بوزارة الطاقة والمناجم الجزائرية لجريدة العرب، الصادرة بتاريخ: 2007/01/08، ص 12، نقلا عن الموقع: http://www.alarabonline.org/previonspages/alarab%20daily/2007/01/08/p12.pdf.

إن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على ما تبدو من خلال ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008 ولا حتى في عام 2009 أين شهدت رقمًا قياسيًا وصل 2761 مليون دولار أمريكي، وهو يمثل القمة التي لم تصل إليها الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الخارج وقد استهدفت هذه الاستثمارات بالدرجة الأولى قطاع الطاقة والمناجم، بحيث سجل 9 من بين 10 أكبر المشاريع المعلنة عنها في هذه السنة[1]، أمّا الاستثمارات خارج هذا القطاع فشهدت انخفاضًا محسوسًا لتسجل أربعة مشاريع عل طول سنة 2009 (مقابل 102 مشروع في عام 2008) منها 3 مشاريع في شكل شراكة حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما تشير نفس البيانات أيضًا أن عدد المشاريع المصرح بها قد ارتفع في سنة 2010 إلى 11 مشروع أجنبي منها 7 مشاريع في إطار الشراكة وأربعة كاستثمار خارجي مباشر بقيمة إجمالية تقدر بـ 58,9 مليار دينار جزائري، وبهذا يصل عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها إلى غاية نهاية 2010 في شكل نوايا 528 مشروع، إلاّ أنّه في مارس 2012 تم الإعلان عن الحصيلة المنجزة للفترة (2002-2010) من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الملغاة، نجد أنّها في حدود 360 مشروع أجنبي ومشترك، فهذا التراجع في الأرقام يبين انسحاب أو تجميد المستثمرين الأجانب لـ 168 مشروع.

(1) ANIMA "**les investissements directs étrangères et partenariats vers pays méd en 2009**" investir en méditerranée, études N°14, Avril 2010, p 38, sur le:
http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/AIN_IDE_partanarits-2009_fr_6-05-2010.pdf, consulté le : 20/04/2017.

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر

1- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

أ- أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر :

لقد تبين أن المؤسسات الأجنبية المستمرة في الجزائر سواء كانت عربية أو أجنبية، 80% منها ترقى على مستوى الشركات متعددة الجنسية، وأما الباقي من هذه المؤسسات فهي تندرج ضمن إطار الشركات التي لم ترقى إلى درجة التعددية الجنسية، إلاّ بعض هذه المؤسسات يصنف نشاطها ضمن مشروعات الشراكة التي تتم وفقاً لتعاقدات واتّفاقيات بين الدول، أما في ما يتعلق بذكر أهم الدول التي تعمل في الجزائر في إطار تنفيذ المشاريع الأجنبية، يمكن عرضها على النحو التالي:

- **الدول العربية:** لقد تم ذكر توليفة الدول العربية التي تتعامل معها الجزائر في إطار الاستثمارات العربية البينية، من خلال المطلب السالف الذكر المتعلقة بتحليل حجم وتطور الاستثمارات العربية البينية في الجزائر، معتمدين على البيانات التي تنتجها تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

- **الدول الأجنبية:** لقد تعددت الدول الأجنبية المستمرة في الجزائر، رغم كون حجمها يعتبر ضعيفا ومحدودا، وفي الواقع لا توجد إحصائيات دقيقة تصدرها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANDI عن الدول المستثمرة في الجزائر، ولهذا سنعتمد على الإحصائيات التي أنجزتها ANIMAINVEST خلال سنة 2008 عن الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2008) وتعد فرنسا والولايات المتّحدة أهم المستثمرين في الجزائر، حيث تتركز الاستثمارات الأمريكية في الجزائر في المحروقات، وأهم الشركات الأمريكية المستثمرة في الجزائر نجد: Arco، Mobil، Amocco، Philips ، Schlumberger.

إضافة إلى قطاعات أخرى مثل (PFISER) الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة (GCC) المختصة في صناعة الكوابل الكهربائية التي تمتلك 70% من رأسمال الشركة الوطنية للكوابل ببسكرة، وشركة (CISCO Système) المختصة في صناعة البرامج الالكترونية.

كما بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر 1355 مليون دولار. أما في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي أمضت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاثة دول جنوب الاتحاد الأوروبي هي: فرنسا، إسبانيا وإيطاليا، حيث بلغت الاستثمارات الفرنسية ما قيمته 19702

مليون أورو والاستثمارات الاسبانية 1015 مليون أورو، أما إيطاليا فقد بلغت استثماراتها 187 مليون أرور، وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي (CEPSA) و(ROPSOL) الاسبانيتين (Sayrameniv) و(AGIP) الإيطاليتين، الشركات (GDF) و(Total) الفرنسية، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إذ تحتل فرنسا المرتبة الأولى حسب إحصائيات 2008، وأهم الشركات الفرنسية خارج قطاع المحروقات المستثمرة في الجزائر هي :

- في المجال المالي: BNP, ParisPas, Societe Generale, Calyon, Getelem, Cardif, Cras, Savoye, Geos, Hiram finance,.
- في مجال السياحة والنقل: Accor, CMA, CGM, Daker.
- في مجال الخدمات والتوزيع: Carrefour.
- في مجال الاتصالات: Alcatel Telecom, Laposte, Safercom.
- في مجال الصناعة الغذائية: Danone, Castel, Bel.
- في مجال الطاقة: BTP et Construction, Razal, Vinci, Suez.
- في مجال الصناعة: Bouygnes, Lafrage, Michelin, Sanof, Aventis.
- في مجال وسائل النقل: Reneult, Peugeot, Citroen.

والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق والبلدان:

الجدول رقم (4-2) : توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة 2000-2011

المناطق	عدد المشاريع	قيمة المشروع بالمليون دولار
أوربا	324	301997
الاتحاد	272	271118
فرنسا	121	39376
آسيا	48	513688
أمريكا	16	27490
الدول العربية	290	835745
إفريقيا	1	4510
أستراليا	1	2954
متعددة الجنسية	14	2600
المجموع	**694**	**1688985**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI، تقرير 2011.

من الجدول السابق يّتضح أن الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتي تتقدمها فرنسا بـ 121 مشروع ما قيمته 39.376 مليون دينار ثم تليها الدول العربية ب 290 مشروعا أي بقيمة 835.745 وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثم آسيا ب 48 مشروعًا، ويبقى حضور دول أفريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر.

ب- تحليل حجم وتطور الاستثمارات العربية البينية في الجزائر :

بلغ إجمالي التدفقات العربية البينية المتدفقة إلى الجزائر خلال سنة 2008 حوالي 7,7 مليار دولار، مقارنة بنسبة 2005 حيث بلغت 260,6 مليون دولار محققة عند ذلك ارتفاعًا معتبرًا قدره 2900%، أما نصيب الجزائر من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها خلال سنة 2008 فيقدر بحوالي 5,7% وهي نسبة معتبرة مقارنة بسنة 2005، حيث تحصلت الجزائر على المرتبة الخامسة، بعد كل من السعودية التي تصدرت الدول المضيفة للاستثمارات العربية، باستثمارات إجمالية للفترة بلغت 52,8 مليار دولار وبنسبة 39,1% من الإجمالي يليها السودان بحوالي 16,4

مليار دولار وبنسبة 12,1% ثم لبنان بحوالي 14,8 مليار دولار وبنسبة 10,9%، ثم مصر بحوالي 11,1% مليار دولار وحصة 82%، وشكّلت الدول الخمس نحو 74% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1995-2010 البالغة نحو 135,2 مليار دولار.[1]

أما كيفية تشكيل باقي الدول العربية المستثمرة في الجزائر فسيتم عرضها من خلال بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (5-2) : حجم ومخزون الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر سنة 2010 بالمليون دولار

الدول العربية	الأردن	تونس	ليبيا	مصر	المغرب	سوريا	السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت	الإمارات	البحرين	لبنان	فلسطين	المجموع
القيمة	6	22	4	3012	1	4	24	2490	20	10	73	0	0	0	**5666**
المخزون	50	49,5	23,1	3500,9	18,1	9	142,3	2490	39,6	455,5	82,7	40	4,5	1	**7709,65**

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010.

من خلال بيانات الجدول يلاحظ أن أكبر نصيب من الاستثمارات العربية البينية المتدفقة نحو الجزائر خلال سنة 2008 حققته مصر، حيث بلغت حصتها من إجمالي هذه الاستثمارات 53,16%، ثم تليها سلطنة عمان بنسبة 44%، بالإضافة إلى احتضانها لأكبر مخزون من هذه الاستثمارات نسبة 45,5% من إجمالي مخزون الاستثمارات البينية الجزائرية عربيًا خلال الفترة 1988-2010، ثم تأتي في المرتبة الثانية سلطنة عمان لتحصل على حصة قدرها 32,3% من مجموع هذه الأخيرة، أما الحصة الثالثة فكانت لصالح الكويت بنسبة 6%، ثم تليها السعودية بنسبة 1,85% أما باقي الدول العربية فلم يتجاوز مخزون الاستثمارات الجزائرية مجتمعة فيها قيمة 1110 مليون دولار.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2010.

2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر :

إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر بـ 1.5 مليون كم^2 غير مستغل في معظمه.

كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة وقدرات إنتاجية كبيرة، هذا وقد عرف القطاع تطورًا هامًا منذ اعتماد القانون رقم 91-21 الصادر في 1991/12/04 المعدل للقانون 86-14 المتعلق بالمحروقات والذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، هذه خطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سونطراك وشركات أجنبية، تعمل في نشاطات الاستكشاف والاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات، الصيانة والهندسة.

كما تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات والذي تم توسيعه للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 05-07 حول المحروقات الصادر في 2005/04/28 وهو القانون الذي أنهى احتكار الدولة للقطاع.[1]

وفي الجدول الموالي سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

[1] دليل الاستثمار 2008.

الجدول رقم (6-2): يوضح متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

النشاط	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة
الفلاحة	10	%1,44	2021	%0,12
البناء والأشغال العمومية	99	%14,27	472163	%27,96
الصناعة	387	%55,76	889532	%52,67
الصحة	4	%0,57	5982	%0,34
السياحة	15	%2,16	26216	%1,55
الخدمات	179	%25,80	293070	%17,36
المجموع	**694**	**%100**	**1688985**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2015.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، والتي تبلغ نسبتها 55,76% و14,27% و25,80% في كل قطاع على التوالي، أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 25,80%، أمّا في قطاع البناء والأشغال العمومية بنحو 27,96%، أمّا في قطاع الخدمات 17,36%، أمّا قطاعات الفلاحة والصحة والسياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة، فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0,12% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة، رغم أهميتها، في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 15 مشروعًا بما نسبته 1,55% من المبالغ المالية المقررة.

المبحث الثاني : تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مؤشرات إقليمية ودولية

المطلب الأول : المؤشرات الدولية

إن المؤشرات الدولية لها أهمية كبيرة في مساعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من جهة المستثمر الأجنبي أو من جهة البلد المضيف للاستثمار، فيجب على الدولة المضيفة للاستثمار التحسين من ترتيبها العالمي في هذه المؤشرات لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات، وهناك عديد من المؤشرات في ما يلي سنتطرق لأهمها:

أولاً: مؤشر الأداء والإمكانيات

يحاول هذا المؤشر الربط بين إمكانيات البلد المضيف وما جذبه من تدفقات إستثمارية حتى يمكن الحكم على طبيعة الجذب الاستثماري للبلد هل هو مرتفع جداً أو مرتفع أو منخفض أو منخفض جداً، وعلى الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، إلا أن ترتيبها في مؤشر الأداء لم يكن متناسباً مع هذه الإمكانيات.

والجدول الموالي يبين ترتيب دول محل الدراسة في هذا المؤشر:

الجدول رقم (7-2): ترتيب الجزائر ومصر في مؤشر الأداء والإمكانيات في الفترة 2000-2010

السنوات		ترتيب المؤشر عالمياً						
البلد		2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	مؤشر الأداء	119	118	117	128	115	82	102
	مؤشر الإمكانيات	80	66	67	69	71	77	-
مصر	مؤشر الأداء	131	56	58	54	31	19	29
	مؤشر الإمكانيات	33	32	29	29	27	29	-

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على:

-UNCTAD, **Inward FDI Performance and Potential Index Rankings 1990-2010**, table 28,Geneva, 2011, p:1.

من خلال الجدول رقم (7-2) الذي يوضح ترتيب كل من الجزائر ومصر في مؤشر الأداء والإمكانيات نلاحظ:

❖ **الجزائر**: يتضح أن الجزائر تقع في منطقة الدول ما دون إمكانياتها أي أداء منخفض وبإمكانيات مرتفعة، ومع الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر من موارد طبيعية وبنى تحتية وعمالة رخيصة

وتحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أن ما قابلها من تدفقات إستثمارية كان محدوداً، وهو ما يؤكد أن هناك عقبات أخرى يجب معالجتها لزيادة نصيب الجزائر من هذه الاستثمارات.

❖ **مصر**: حيث احتلت المرتبة 137 عالمياً في مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالمي في سنة 2000، لتقفز بـ 91 رتبة لتصبح تحتل المرتبة 46 عالمياً سنة 2009، وهذا نظراً للاستراتيجيات والتخطيط المحكم خلال الألفية الجديدة والاعتماد على التنويع الاقتصادي، لتتراجع سنة 2010 إلى الرتبة 53.

أمّا فيما يخص مؤشر الإمكانيات فقد احتلت المرتبة 69 عالمياً في سنة 2000، وخلال فترة 2005-2009 يوجد تذبذب طفيف على مستوى الترتيب لتحتل المرتبة 40 في سنة 2009.

ثانياً: مؤشر التنافسية العالمي

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير سنوي للتنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، ولأكثر من ثلاثة عقود يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلي.

وتكمن أهمية التقرير في تسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم علاوة على أنه يعد إطاراً عاماً للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني.[1]

ولهذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر المتطلبات الأساسية.
- مؤشر معززات الكفاءة.
- مؤشر عوامل التطوير والإبداع والابتكار.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**"، الكويت، 2011، ص 7.

والجدول الموالي يوضح ترتيب وتنقيط الجزائر ومصر في هذا المؤشر:

الجدول رقم (8-2): ترتيب وتنقيط الجزائر ومصر في مؤشر التنافسية العالمي في الفترة 2007-2015

	السنوات	2007-2008		2008-2009		2009-2010		2010-2011		2011-2012		2012-2013		2013-2014		2014-2015	
	المؤشرات	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط
مصر	المؤشر الإجمالي	38	5.66	31	5.8	31	5.6	25	6.04	21	6.8	20	6.4	31	6.5	29	5.9
	المتطلبات أ	39	-	34	5.2	30	5.17	28	5.32	16	5.7	13	5.7	14	5.7	14	5.7
	معززات ك	52	-	45	4.3	38	4.49	27	4.67	24	4.8	26	4.8	27	4.7	27	4.7
	تطور الإبدا	45	-	37	4.1	33	4.15	26	4.41	24	4.6	29	4.5	29	4.3	29	4.3
الجزائر	المؤشر الإجمالي	76	3.9	99	3.7	83	3.95	86	3.96	87	4	110	3.7	100	3.8	100	3.8
	المتطلبات أ	39	4.9	61	4.5	61	4.44	80	4.32	75	4.4	89	4.2	92	4.3	92	4.3
	معززات ك	92	3.2	113	3.3	117	3.29	107	3.49	122	3.4	136	3.1	133	3.2	133	3.2
	عوامل تطور الإبداع إ	90	3.2	120	2.8	122	2.88	108	3.04	136	2.7	144	2.3	143	2.6	143	2.6

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2009، ص 173.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**, الكويت، 2010، ص 161.
- World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2007-2008), p15.
- World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2008-2009), p305
- World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**,(2011-2012), p315
- World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2012-2013), p254
- World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2013-2014), p300.

من خلال الجدول رقم (2-07) الذي يبين وضع مصر والجزائر في مؤشر التنافسية العالمي نلاحظ:

❖ **مصر**: خلال الفترة 2007-2008 هو المرتبة 38 عالمياً وفق المؤشر الإجمالي، والملاحظ أيضاً أنها احتلت المرتبة 39 عالمياً في المؤشر المتطلبات الأساسية الفرعي والمرتبة 52 عالمياً وفق مؤشر معززات الكفاءة و45 في مؤشر عوام تطوير الإبداع والابتكار، وقد تحسنت مصر تحسناً ملحوظاً وواضحاً خلال الفترة 2011-2012 واحتلت المرتبة 21 عالمياً وفق مؤشر الإجمالي، إلى أنه في الفترة 2013-2014 ارتفعت بمرتين مقارنتاً بـ 2012-2013 لتحتل الرتبة 31 بتنقيط 51 نقطة وكان التحسن في المؤشرات النوعية لتحتل المرتبة 14 في مؤشر المتطلبات الأساسية بـ 5.7 نقطة، والمرتبة 27 لمعززات الكفاءة ومؤشر الإبداع والابتكار كذلك في الرتبة 27 وفي 2014-2015 تحتل المرتبة 29 في المؤشر الإجمالي والمرتبة 14 في المتطلبات الأساسية والمرتبة 27 في معززات الكفاءة.

❖ **الجزائر**: يظهر تقرير التنافسية العالمي لعامي 2006-2007 جاءت الجزائر في المرتبة 76 عالمياً بعدها صنفت في المرتبة 99 في عامي 2008-2009 وبالتالي خسارة 23 مرتبة ما بين الفترتين وكان تراجعاً في تنافسية الاقتصاد الجزائري، وفي الفترة 2008-2009 استعادة الجزائر 16 مرتبة لصبح في المرتبة 83 عالمياً، ومن هذه الفترة إلى غاية 2013-2014 حيث تراجعت تنافسية الاقتصاد الجزائري 17 مرتبة حيث جاءت في المرتبة 100.

وقد أرجعها التقرير إلى مجموعة من عوائق تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كتفشي البيروقراطية (20.5%) وصعوبة الحصول على التمويل (15.7%) وانتشار الرشوة (11%) بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة (8.1% لكل منها).[1]

ومنه يتضح أن تراجع مرتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي هو نتيجة أساسية للتراجع المسجل في المحاور الرئيسية المكونة لهذا المؤشر وهي المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة وعوامل التطوير والابتكار.

(1) World Economic Forum, "**The Global Competitiveness Report**", 2012-2013, p 88.

- ✓ **المتطلبات الأساسية:** فقد خسرت الجزائر 53 مرتبة بين سنتي 2006-2014 متنقلة من المرتبة 39 إلى المرتبة 92 وقد مس التراجع كل العناصر الفرعية المكونة لهذا المحور.
- ✓ **معززات الكفاءة:** فقد انتقلت الجزائر من المرتبة 92 إلى المرتبة 133 لتخسر 41 مرتبة بسبب التراجع في كل المؤشرات الفرعية المكونة له خلال فترة 2006-2014.
- ✓ **عوامل تطور الإبداع والابتكار:** على غرار المحورين السابقين سجلت الجزائر تراجعاً في ترتيبها حيث صنفت في المرتبة 90 لفترة 2006-2007 , وفي فترة 2013-2014 جاءت في المرتبة 143 حيث خسرت بين الفترتين 53 مرتبة، كان ذلك انعكاساً لتراجع ترتيبها في المؤشرات الفرعية وخاصة **مؤشر الابتكار**. وقد رتبت الجزائر في أهم مؤشراته الجزئية في مراتب متأخرة كمؤشر القدرة على الابتكار، مؤشر التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في البحوث والتطوير ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي، وتؤكد معطيات هذا المؤشر على التراجع الكبير من مستويات الابتكار والإبداع على مستوى الجامعات ومؤسسات البحث وضعف تحويل مخرجات هذا القطاع من اختراعات إلى منتجات من خلال القطاع الصناعي.

من خلال الجدول يتضح أن تحقيق الجزائر لترتيب مقبول في بعض المؤشرات كمؤشر الاقتصاد الكلي وحجم السوق لم يشفع لها تحقيق مراتب متقدمة في الترتيب العام للمؤشر، وهذا الترتيب يدل على أن مناخ الاستثمار هو حزمة من العوامل التي يجب توفيرها ليكون البلد وجهة استثمارية مقصودة، لذا يجب على الجزائر تحسين وضعها في بعض المؤشرات المهمة كمؤشر تطور الأسواق المالية ومؤشر كفاءة سوق العمل ومؤشري الابتكار والجاهزية التكنولوجية مما يسمح لها بتعزيز تنافسية اقتصادها.[1]

ثالثًا: مؤشر جهازية البنية الرقمية

يصدر مؤشر جهازية البنية الرقمية ((Network Readiness Index((NRI))) ضمن التقرير الدولي لتقنية المعلومات، ويقيس مدى جهازية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال نحو 71 مؤشراً فرعياً منها 32 مؤشر، أي بنسبة 45% بيانات كمية وباقي المؤشرات نوعية تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير وهي 138 دولة منها 15 دولة عربية.

[1] جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 147.

ويتكون مؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية، حيث يحتوي كل مؤشر فرعي على 3 أعمدة تتمثل في:[1]

1- بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات: وتشمل: بيئات السوق والسياسية والبنية التحتية، والإطار التنظيمي.

2- مدى جهازية الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات: ويشمل: جهازية الأفراد، جهازية رجال الأعمال، جهازية الحكومة.

3- مدى استخدام الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات: وتشمل: استخدام الأفراد، استخدام رجال الأعمال، استخدام الحكومة.

والجدول الموالي يبين ترتيب الجزائر ومصر عربياً وعالمياً في هذا المؤشر:

الجدول رقم (9-2): موضع الجزائر و مصر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية في الفترة 2007-2011

	السنوات	2008-2007	2009-2008	2010-2009	2011-2010
الجزائر	الترتيب عالمياً	88	108	113	117
	الترتيب عربياً	11	14	12	12
	الرصيد	3.38	3.14	3.05	3.17
مصر	الترتيب عالمياً	48	40	33	38
	الترتيب عربياً	6	4	4	4
	الرصيد	4.07	4.28	4.44	4.30

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2008، ص 154.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2009، ص 204.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2010، ص 160.

من الجدول رقم (2-9) نلاحظ ترتيب الجزائر ومصر عالمياً وعربياً ورصيدهم ضمن مؤشر جاهزية البنية الرقمية الذي يقيس مدى جهازية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة الحاصلة في هذا القطاع ومنه نوضح ما يلي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**" الكويت، 2010، ص 151

❖ **الجزائر**: نلاحظ أن أحسن ترتيب لها في هذا المؤشر كان في الفترة 2007-2008 حيث بلغت ترتيبها العالمي 88، والعربي 11 ورصيدها 3.38, وبعدها تستمر في التراجع في الترتيب العالمي حيث خسرت في الفترة 2007-2011، 29 مرتبة لتصل خلال الفترة 2010-2011 الرتبة 117، وبالنسبة لترتيب العربي 12 في نفس الفترة والرصيد3.17، وهذا التراجع في الترتيب راجع إلى عدم اهتمام صناع القرار في الجزائر بهذا المجال أو القطاع.

مصر:بالنسبة للفترة 2007-2008 كان ترتيبها 48 عالمياً برصيد 4.07, وفي الفترات التي تاليها كانت عكس الجزائر حيث تحسن ترتيبها بـ 10 مراتب ليصبح خلال الفترة 2010-2011 في الرتبة 38، ورصيدها كذلك تحسن ليبلغ 4.30، أما على الترتيب العربي فإنها احتلت في الفترة 2007-2008 الرتبة 6، وفي الفترة 2008-2011 احتفظت بالمرتبة 4، وهذا التحسن ناتج من تطور المملكة في مجال التكنولوجيا والرقميات.

المطلب الثاني : المؤشرات الإقليمية

يواصل صناع القرار بإجراء البحوث والدراسات الجادة بالرغم من التحديات العالمية المتسمة بالأزمات والتقلبات الحادة في الأسعار ومستويات النشاط الاقتصادي من خلال المؤسسات والهيئات والمنتديات الإقليمية بإصدار عدد من التقارير والمؤشرات التنافسية، وذلك بهدف قياس مدى ملائمة وجاذبية بيئة الأعمال، ومن بين أهم هذه المؤشرات نذكرها في التالي :

أولاً : مؤشر سهولة أداء الأعمال

هو مؤشر مركب من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للبلد وهي:[1]

- مؤشر بدء المشروع؛
- مؤشر حماية المستثمر؛
- مؤشر استخراج ترخيص بناء؛
- مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية؛
- مؤشر الحصول على الكهرباء؛

[1] البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 10.

- مؤشر سداد الضرائب؛
- مؤشر ملكية الأصل العقاري؛
- مؤشر تصفية وإغلاق المشروع؛
- مؤشر الحصول على الائتمان؛
- مؤشر تنفيذ العقود التجارية.

والشكل التالي يوضح الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم:

الشكل رقم (2-5) : الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة

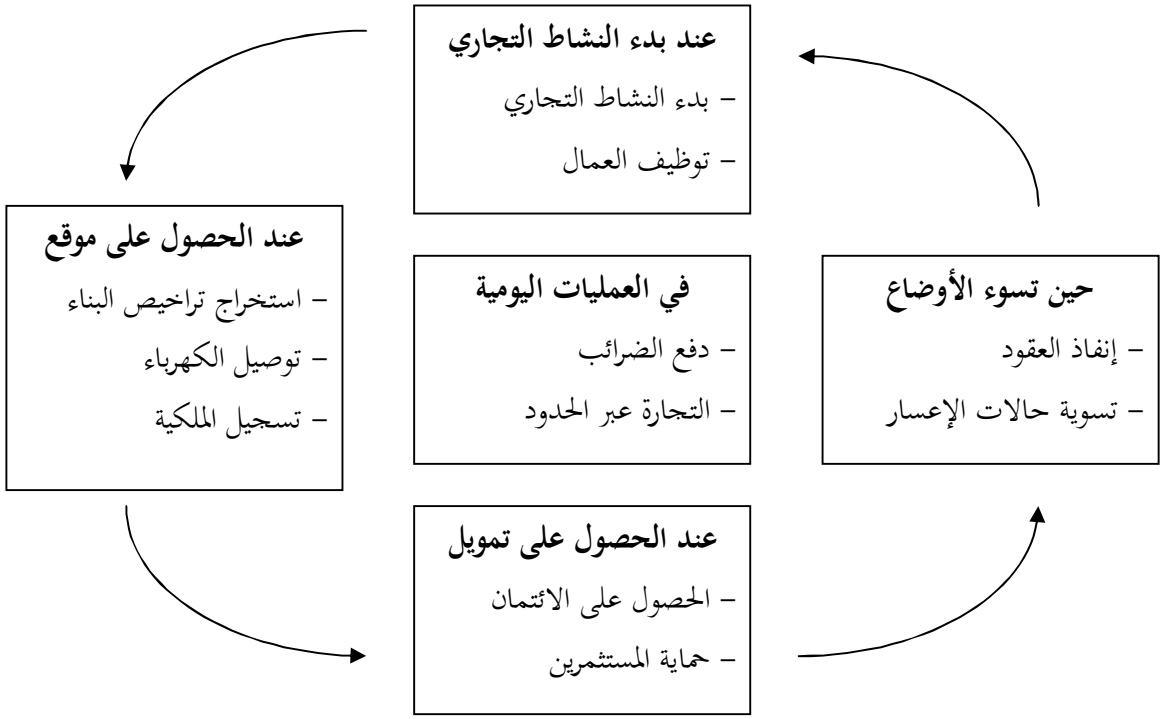

المصدر: البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 2.

الشكل رقم (2-4) يبين الأنظمة المطبقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في أكبر مدينة تجارية في كل اقتصاد، وذلك في 10 مجالات خلال دورة حياة الشركة: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، ويستند الترتيب الإجمالي في مجال سهولة أداء الأعمال على هذه المؤشرات، ويقوم التقرير أيضًا، بتوثيق الأنظمة الخاصة بتشغيل العمال، وهي ليست مدرجة في الترتيب الإجمالي.

وعلاوة على ذلك، فإن التقرير يتتبع الممارسات الجيدة حول العالم لتقديم آراء متبصرة عن كيفية تحسين الحكومات البيئة التنظيمية في الماضي في مجال التي تقيسها.[1]

والجدول التالي يوضح ترتيب دول محل الدراسة في مؤشر بيئة أداء الأعمال :

الجدول رقم (10-2) : وضع الجزائر ومصر في مؤشر بيئة أداء الأعمال في الفترة 2006-2016

السنوات	ترتيب المؤشر عالميًا										
البلد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	123	116	125	134	136	143	148	151	153	148	151
مصر	35	38	23	15	13	10	12	22	26	28	27

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادًا على:

- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007، ص 11.
- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص 10.
- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011، ص 6.
- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص 8.
- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013، ص 9.
- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 10.
- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015، ص 5.
- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016، ص 8.

من خلال الجدول رقم (2-10) الذي يبين الترتيب العالمي لكل من الجزائر ومصر في الفترة 2006-2016 نلاحظ :

❖ **الجزائر**: الملاحظ أنّه في سنة 2006 احتلت الجزائر المرتبة 123 عالميًا، ثم في السنة التي تليها تحسنت بـ 7 مراكز لتصل إلى الرتبة 116، ومن بعد هذه السنة استمرت التراجع في الترتيب لتصل في سنة 2014 للمرتبة 153، وبذلك تخسر 37 رتبة من سنة 2007 إلى غاية 2014 وتربح 5 مراتب سنة 2015، ثم 2016 تربح 3 بمرتبة وهذا لوجود إصلاحات تمس هذا الجانب من قبل الجزائر رغم أهميته للجذب الاستثمارات الأجنبية.

[1] البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 2.

❖ **مصر**: في سنة 2006 جاءت مصر في المرتبة 35 عالميًا، وفي سنة 2007 تراجع ترتيبها بـ 3 مراتب لتحتل الرتبة 38، وبعدها تحسن الترتيب إلى غاية سنة 2011 وهو العام الذي احتلت به أفضل ترتيب وحصلت على المرتبة 10، وربحت في هذه الفترة 28 رتبة، وهذا التحسن سببه الأوضاع الأمنية والسياسية المستقرة، ثم تراجعت لتصبح خلال سنة 2014 في المرتبة 26 ثم تخسر مرتبتين سنة 2015، وتتراجع ايضا في 2016 بمرتبة وهذا التراجع الأخير راجع إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة وغير المستقرة في المنطقة.

ثانيًا : المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية

تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996، ويظهر هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك التي تتميز بعدم وجود عجز موازنة كبير ومستفحل يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم واستقرار سعر الصرف وشفافية البنية السياسية بحيث يمكن التنبؤ لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محطة ونتائج للسياسات ثم إتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وقد يشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، مجموعة سياسات المعاملات الخارجية، أمّا فيما يتعلق بالتطورات التشريعية والمؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، فإن المؤشر لا يعكسها بحيث يحتاج إلى ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفعالية هذه النظم.[1]

[1] أحمد نصير، مرجع سابق، ص، ص 220، 221.

دليل المؤشر :

- 0-1 عدم تحسن في الاستثمار؛
- 1-2 تحسن في مناخ الاستثمار؛
- 2-3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

والجدول التالي يوضح وضعية الجزائر والسعودية وقطر في هذا المؤشر :

الجدول رقم (11-2) : المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر ومصر في الفترة 2006-2009

السنوات		2006	2007	2008	2009
الجزائر	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	1	3	3	3
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	0
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	0	0	0	0
مصر	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	3	3	3	3
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	3
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	0	0	0	1

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادًا على :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص 154.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2007، ص 182.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص 211.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص 243.

من خلال الجدول رقم (2-11) نلاحظ درجة المؤشرات الفرعية لكل من مصر ولمعرفة وضع مناخ الاستثمار في هذه الدول يجب حساب متوسط درجات المؤشرات الفرعية ونوضح ذلك في ما يلي:

❖ **الجزائر**: سنقوم بحساب متوسط درجات المؤشرات خلال الفترة 2006-2009 :

سنة 2006: [(1+3+0)/3]=1.333، وسنة 2009: [(3+0+0)/3]=1، وهذا يعني أنّه يوجد تحسن في مناخ الاستثمار.

سنة 2007 و2008: [(3+3+0)/3]=2، وهذا يعني أنّه يوجد تحسن في مناخ الاستثمار.

❖ **مصر**: نقوم بحساب متوسط درجات المؤشرات خلال الفترة 2006-2009 :

سنة 2006 و2007 و2008: [(3+3+0)/3]=2، وسنة 2009:

[(3+3+1)/3]=2.33، وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

ومنه نستخلص أن كل من مصر كان لها تحسن كبير في مناخ الاستثمار خلال الفترة 2006-2009 وكذلك الجزائر في سنتي 2007 و2008، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وآثرها في تخفيض عجز الموازنة العامة وزيادة معدلات النمو الحقيقية.

ثالثًا : مؤشر التنافسية العربية

إنّ توفر بيئة ملائمة للأعمال، تشكل عاملاً بالغ الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار، ومن ثم زيادة تدفق الاستثمار الأجنبية تعزيز تنافسية البلد، وفي هذا السياق استطاع فريق عمل التنافسية التابع للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، بتطوير مؤشر مركب يتكون من مؤشرين فرعيين (التنافسية الجارية، التنافسية الكامنة).

والشكل الموالي يوضح هيكل مؤشر التنافسية الإجمالي :

الشكل رقم (6-2) : هيكل مؤشر التنافسية العربية

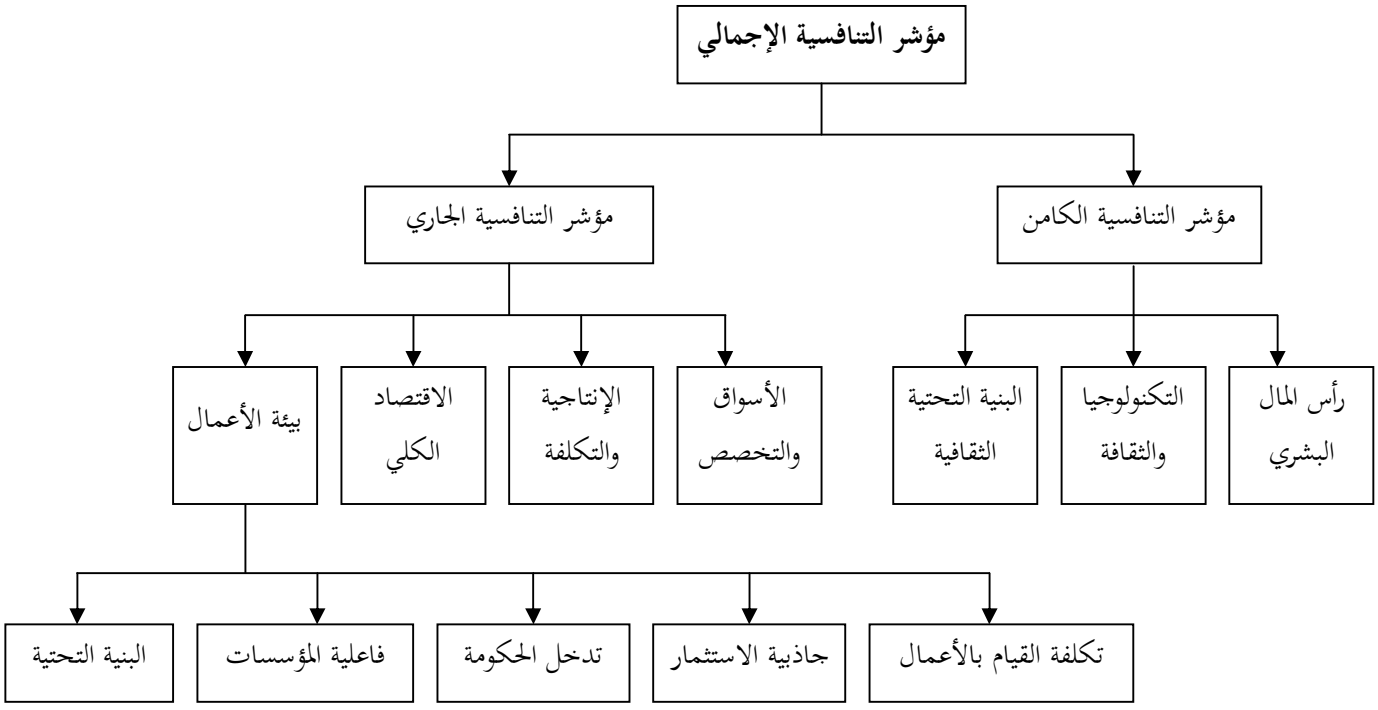

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2012، ص 63.

وفيما يلي نوضح هيكل مؤشر التنافسية العربي :[1]

1- مؤشر التنافسية الجارية: ويتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية وهي كالتالي:

❖ **مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:** وحسب تقرير سنة 2012 فإن هذا المؤشر يتكون من تسعة متغيرات هي: نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، معدل تخفيض العملة، تذبذب معدل التضخم.

❖ **مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص:** ويتكون هذا المؤشر من ثمانية متغيرات هي: نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي، التكامل التجاري، نسبة السلع المصنعة المصدرة، حصة الصادرات من التجارة العالمية، معدل نمو حصة الصادرات، معدل نمو نسبة الصادرات التحويلية، الصادرات للفرد، متوسط التعريفة الجمركية.

❖ **مؤشر الإنتاجية والتكلفة:** ويتكون هذا المؤشر من ثمانية متغيرات هي: معدل نمو الصناعات التحويلية، حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة، إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي، معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية، نسبة الأجور في القيمة المضافة، سعر الصرف الحقيقي، معدل الضريبة.

مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية: يشمل خمسة مؤشرات تحت فرعية هي:

* مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات؛ * مؤشر تكلفة القيام بالأعمال؛
* مؤشر البنية التحتية الأساسية؛ * مؤشر تدخل الحكومة؛
* مؤشر جاذبية الاستثمار.

2- مؤشر التنافسية الكامنة : ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات وهي كالتالي:

- مؤشر الطاقة والابتكارية وتوطين التقنية؛
- مؤشر رأس المال البشري؛
- مؤشر نوعية البنية التحتية التقنية.

[1] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الصفاة، الكويت، 2012، ص 32.

والجدول الموالي يوضح وضع الجزائر ومصر في هذا المؤشر :

الجدول رقم (12-2) : وضع الجزائر ومصر في مؤشر التنافسية العربية في الفترة 2003-2011

السنوات		2003	2006	2009	2011
الجزائر	مؤشر التنافسية الجارية	0.43	0.28	0.21	0.39
	مؤشر التنافسية الكامنة	0.24	0.22	0.36	0.33
	المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	0.34	0.20	0.22	0.36
مصر	مؤشر التنافسية الجارية	0.49	0.43	0.59	0.52
	مؤشر التنافسية الكامنة	0.34	0.30	0.50	0.43
	المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	0.42	0.33	0.54	0.47

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادًا على:

- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2003، ص 6.
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2006، ص 10.
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2009، ص 19.
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الصفاة، الكويت، 2012، ص 34.

الملاحظ من خلال الجدول رقم (2-12) وضع الجزائر ومصر وفيما يلي نوضح:

❖ **الجزائر**: في سنة 2003 سجلت رصيدًا تجاوز 30% في المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية، مع تحقيق 0.43 في مؤشر التنافسية الجارية، و0.24 في مؤشر التنافسية الكامنة، بعد ذلك شهدت تراجعًا طفيفًا لتسجل 0.20 و0.22 على التوالي لسنتي 2006 و2009، أمّا فيما يخص مؤشر التنافسية الكامنة سجلت 0.33.

❖ **مصر**: حققت في سنة 2003 رصيد في المؤشر الإجمالي قدر بـ 0.42، و0.34 في مؤشر التنافسية الكامنة، و0.49 في مؤشر التنافسية الجارية، وشهدت سنة 2009 أحسن رصيد للمملكة حيث تجاوز 50% بالنسبة للمؤشر الإجمالي، و0.59 لمؤشر التنافسية الجارية، و0.50 في مؤشر التنافسية الكامنة، وبعدها تراجع قليلاً كل من المؤشر الإجمالي ومؤشر التنافسية الكامنة والجارية حيث قدر بـ 0.47، 0.43، 0.52 على التوالي.

ومن خلال هذا المؤشر، نستخلص من خلال الفترة 2003-2011 أن السوق المصري أكثر تنافسية وهذا نتيجة الجهود المصرية من خلال الإصلاحات التي اتخذتها من أجل الرفع من تنافسية سوقها، وبعدها يأتي السوق الجزائري الذي تعتبر تنافسيته ضعيفة مقارنة بالسوق المصري.

المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر

أولاً : في الجزائر

بالرغم من الجهود لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز الاقتصادية والقانونية والإدارية التالية :

1- المعوقات الاقتصادية :

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

1-1. الاستقرار السياسي :

غياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد وتحفيز جلب الاستثمار في هذا البلد نظرًا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم معينات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية إلاّ أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسية لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.[1]

[1] علي همال، فاطمة حفيظ، مرجع سابق، ص 387.

1-2. عدم وجود سوق منافسة :

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية :[1]

1. إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبي هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرًا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسر بها الاقتصاد الجزائري حاليًا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى إلى تنافس في مثل هذا الجانب.

2. كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطرح كما يجب وهذا نظرًا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل عدم المغامرة إلاّ إذا كانت نتائجها مضمونة.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

4. إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري، كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

5. أمّا الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعياتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يغرف

[1] بولعيد بعلوج، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، ص 71.

كيف يكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقص مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي نسبتها الجزائر والت لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

6. أمّا الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة أمّا الجانب القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرًا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرًا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى فيها المحيط المالي فعالاً ومناسبًا.

7. كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لأن هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فإن عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات، وهذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

8. إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان: قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فإنّه من العوامل التي تؤثر سلبًا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدًا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدًا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم السوق.

1-3. عائق العقار :

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الأشكال يكمن أساس في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي

لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانًا لسنة[1]، كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل والمشاكل التي تعترضه ما يلي:[2]

1. طوال مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛

2. تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأن تهيئة أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد نظرًا لوجود نزاع حول ملكيتها؛

3. عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛

4. أمن المنطقة الصناعية.

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرًا عن العقار الصناعي، إذ أنّه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها قانون 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية.[3]

أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:[4]

1. تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛

2. الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق؛

3. تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.

4. تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

---

[1] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 66.

[2] علي همال، فاطمة حفيظ، مرجع سابق، ص 385.

[3] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 66.

[4] المرجع نفسه، ص 67.

2- المعوقات القانونية والإدارية :

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي :

2-1. الفساد الإداري :

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فساد، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادًا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم التراخيص غير مسموح بها قانونًا.[1]

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويًا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، وعشرة التي تعني درجة شفافية عالية. هذا وقد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب، واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.[2]

2-2. عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية :

إنّ من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيادة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة النامية، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متحقق أدى

[1] بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 82.

[2] المرجع نفسه، ص 85.

بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع حيث أتوا أي أول طائرة تكون بالمطار نظرًا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين.[1]

وتلعب الجمارك دورًا فعالاً في هذه العملية للأسباب التالية :[2]

1. إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع التجهيزات من دولة لأخرى.

2. إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.

3. إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.

4. إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول.

5. إن موضوع الإسراع والأخذ يعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافزًا للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية، لأن التهاون يضع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم.

6. إنّ انتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.

2-3. عوائق قانونية أخرى :

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نشبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.[3]

---

[1] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 124.

[2] المرجع نفسه، ص 125.

[3] المرجع نفسه، ص 125.

ثانيًا : في مصر

نتناول في هذا المبحث التعرف على سبل تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وذلك بدراسة العقبات التي تواجه الاستثمار المباشر في مصر وكيفية مواجهتها، والإشارة إلى تأثير قانون الاستثمار الجديد لسنة 2015 ومؤتمر دعم الاقتصاد المصري في شرم الشيخ في مارس 2015 على مناخ الاستثمار.

1- المعوقات التي تواجه الاستثمار المباشر في مصر وكيفية مواجهتها :

- أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار المباشر في مصر [1]

وتتمثل هذه العقبات في العقبات القانونية والعقبات التنظيمية والإجرائية والإدارية ثم العقبات الاقتصادية، ونستعرضها بإيجاز فيما يلي :

أ- المعوقات القانونية التي تواجه الاستثمارات :

1- عدم وجود قانون موحد ينظم الاستثمارات في البلدان النامية وخاصة العربية منها مما يشتت المستثمرين بين أكثر من تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات من مسئول لآخر ومن وقت لآخر.

2- انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار في بعض البلدان مما يولد لدى المستثمر عدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية وعدم ثباتها الأمر الذي يجعل المستثمر في قلق وعدم اطمئنان باستمرار.

3- غياب الوضوح في نصوص قوانين الاستثمار في بعض الدول وعدم وجود لوائح وتفسيرات لمضمون هذه القوانين.

4- القيود التي تفرض على المشروعات أي اقتصار أوجه الاستثمارات لمواطن الدول المضيفة دون غيرهم من المستثمرين الوافدين أي تملك الدولة أكثر من 51% وحرمان الوافدين من مزايا كثيرة.

فلابد من وجود إطار قانوني يرسى الأسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي وللحركة الاستثمارية بصفة خاصة بشكل ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة في شتى الميادين

---

[1] أنظر:

The Impact of Foreign Capital Inflow on domestic Savings in Underdeveloped Countries, in: Journal of International Economics, Vol. 2 1972. P.38.

والقطاعات الاقتصادية، كما لابد من أن تتميز القوانين بعدم التعقد والتناقض خاصة فيما يخص بعض الإجراءات أو التطبيقات العملية لنلك القوانين.

ب- العقبات التنظيمية والإجرائية والإدارية :

1- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في بعض البلدان النامية والعربية وتضارب الاختصاصات فيما بينها في بعض الأحيان وبعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر مما يضع المستثمر في حيرة وقلق وزعزعة ثقته في الرغبة في الاستثمار.

2- تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار وبطء في التنفيذ والتأخير المستمر والمتعمد أحيانا مما يؤدى إلى ضياع وقت المستثمر في الروتين أي البيروقراطية في انجاز المعاملات.

3- عدم وجود كوادر بشرية ذات كفاءة في إدارة أجهزة الاستثمار من أجل انجاز المعاملات بكفاءة عالية.

4- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس تجارية سليمة مما يعيق تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية ويؤدى إلى خفض الإنتاجية وارتفاع التكلفة ومن ثم انخفاض العائد على الاستثمار.

ج- العقبات الاقتصادية :

يمكن تخليص العقبات الاقتصادية والمالية والتي تعانى منها البلدان النامية فيما يتعلق بالاستثمار وهي :

1- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجيهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الدول العربية يزعزع ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي أو غير اقتصادي.

2- عدم وجود بيانات أو معلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة في بعض البلدان النامية.

3- احتكار القطاع العام في كثير من البلدان النامية والعربية الكثير من الأنشطة الاقتصادية مما يعتبرها القطاع الخاص عقبة إمامه ويسعى القطاع الخاص باستمرار إلى تحويل ملكية بعض الأنشطة من القطاع العام للسيطرة عليها.

4- تدهور قيمة العملة المحلية الوطنية وتعدد أسعار الصرف لها آثار سلبية على المستثمر إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقة للاستثمار ويؤدى في النهاية إلى نقصان تدريجيًا لأرباح المستثمرين عند تحويلها للخارج.

2- أساليب مواجهة مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر :

2-1. التخطيط المسبق لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر :

من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المصري تركز مشروعات هذا الاستثمار في القطاع الخدمي مثل البترول والسياحة وعزوفها عن القطاع الأول والثاني، والذي يمثل الاستثمار فيهما تعظيم للعائد على الاقتصاد المصري من حيث القيمة المضافة (Value Added) والتصدير والتشغيل وأيضًا التقدم التكنولوجي، وكذلك من حيث آثار الدفع الأمامية والخلفية، ولا يوجد تخوف من عدم قدوم الاستثمار الأجنبي في ظل هذه السياسة، بل على العكس سيجد المستثمر الأجنبي المجال المتاح إليه في إطار خطة تحقق له درجة أكبر من الوضوح والطمأنينة والاستقرار.

2-2. وضع معيار العمالة كأحد متطلبات قبول الاستمرار الأجنبي المباشر :

مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون تأثيرها سلبي على العمالة والتوظيف أو أن مساهمتها الايجابية تكون ضعيفة، وذلك إما لأنها تعتمد على أسلوب إنتاج كثيف رأس المال أو لأنها لا تجد العمالة الماهرة المدربة التي تحتاج إليها، لذلك فإنه لا بد من أن يكون هناك معيار للعمالة ويكون له الأولوية خاصة في ظل ظروف الاقتصاد المصري الذي يعانى من مشكلة البطالة، ويمكن أن ينص هذا المعيار على ضرورة التزام المشروع الأجنبي بتوظيف حجم معين من العمالة الوطنية، على أن تحل العمالة الوطنية تدريجيًا محل العمالة الأجنبية طالما كانت العمالة الوطنية تتمتع بنفس الكفاءات والمهارات التي تتمتع بها العمالة الأجنبية، وهذا المعيار لا يفيد فقط في زيادة التوظف والحد من مشكلة البطالة ولكن يفيد أيضًا في الحد من النفقات الباهظة التي تنفق في صورة مرتبات باهظة بالعملة الصعبة للعمالة الأجنبية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل لاحظنا أنه لجأت كل من الجزائر ومصر لمختلف الإصلاحات الاقتصادية, ولو أن البرامج التي قاموا بتطبيقها كانت مختلفة، إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أصبحت تنظر إليه كفرصة للنمو والتطوير عبر تكثيف الجهود من أجل تحسين المناخ الاستثماري في كل منها بدءاً بتنقيح و تعديل قوانين الاستثمار واستحداثها، وإقرار منح الكثير من المزايا الإغرائية ومختلف الضمانات والحوافز والعمل أيضا على تعزيزه بالالتزام دولياً بتشجيعه وحمايته.

ويتضح من تحليل طبيعة المناخ الاستثماري وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومصر، لاحظنا أنه ثمة تباين وقواسم مشتركة بينها، فيما يخص الجزائر أنه وبرغم الإجراءات الايجابية التي اتخذت في سبيل تحسين صورتها أمام المستثمرين الأجانب إلاّ أن هناك الكثير من العوائق والصعوبات التي لا تزال تعرقل إقامة المشاريع الاستثمارية بها، فعدم وضوح القوانين وانتشار البيروقراطية والفساد وتراجع المؤشرات الاقتصادية أثرت بشكل مباشر عل صورة الجزائر كموقع محتمل لتوطين الاستثمارات الأجنبية، أمّا مصر فإنه هناك بيئة استثمارية مقبولة نوعًا ما وهي أحسن حالاً من الجزائر بسبب التسهيلات التي يحظى بها المستثمر وهي من أحسن الدول المستقبلة للاستثمار في البلدان العربية.

الخاتمة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون له دورًا كبيراً في إحداث عملية التنمية بالدول المضيفة، لكن يشترط بيئة مناخ استثماري ملائم يسمح بتسهيل العملية الاستثمارية ويمكن الشركات الأجنبية من تحقيق أفضل المكاسب والعوائد، وقد استطاعت الكثير من الدول تسويق صورتها كأحسن الحواضن المفضلة لتوطين رؤوس الأموال الأجنبية، وانعكس ذلك على حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه الدول,إذ تشير بيانات الأونكتاد أن أغلب التدفقات الاستثمارية العالمية كانت وجهتها إلى الدول المتقدمة وبعض الاقتصاديات الناشئة،كما كانت هي مصدرها الأساسي من خلال شركاتها ذات الميزات الاحتكارية الواسعة، مع ملاحظة أنها ابتداء من سنة 2010 فاقت التدفقات الواردة إلى الدول النامية والانتقالية ما حصلت عليها لدول المتقدمة، وكان هذا نتيجة تحسن مؤشرات بيئة الأعمال (الاقتصادية و الإدارية و القانونية والسياسية) لهذه الدول، والمصاعب الاقتصادية التي عرفتها الدول المتقدمة بسبب الأزمات الاقتصادية التي مست النظام الرأسمالي، ما دفع الشركات متعددة الجنسيات إلى توسيع أنشطتها والبحث عن فرص استثمارية جديدة بالدول النامية.

وكان الهدف من وراء هذه الدراسة هو تقييم تجارب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر ومصر، لذلك فإن هذا البحث سعى قدر الإمكان أن يحيط بجميع جوانب الموضوع لتوضيح السياسات التي اتبعتها كل دولة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن اشتداد حدة العولمة فرض على الدول النامية الكثير من الأمور، والتي من جملتها تهيئة بيئة أعمال مساعدة ومحفزة على الاستثمار من خلال السياسات الاقتصادية فعالة انطلاقًا من الاستثمار الأجنبي المباشر هو العلاج الوحيد لأزماتها الاقتصادية لكن أغلب الدول النامية أخفقت في تفعيل الإصلاحات الاقتصادية لاستقطابه.

❶ **اختبار الفرضيات:** وفيما يلي سيتم اختبار الفرضيات التي وضعت مسبقاً:

✍ **الفرضية الأولى:** أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الهامة للتدفقات المالية طويلة الأجل إلى الدول النامية وفي المقابل شهدت التدفقات المالية الأخرى تراجعاً، وهذا نظراً لخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، كونه وسيلة تمويلية تتميز بالاستقرار النسبي، بالإضافة إلى تأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية مثل التنافسية والرفع من الإنتاجية، والتقليل من عجز ميزان المدفوعات وغيرهم، وكذلك له تأثير على المستويات الاجتماعية مثل نقل التكنولوجيا، والحد من البطالة.

إذن صحيح تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المزايا التي يتمتع بها مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، وكذا من خلال تأثيره على العديد من المستويات الاقتصادية والاجتماعية كالتنافسية ونقل التكنولوجيا.

✍ **الفرضية الثانية:** جاء في تقارير الاستثمار العالمي (الأونكتاد) لسنتي 2014 و2015، حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاقتصاديات المتقدمة والنامية لسنوات 2011، 2012، 2013، 2014 حيث قدر حجم تدفقات الاقتصاديات المتقدمة بـ 880، 518، 566، 499 مليار دولار على التوالي، أمّا فيما يخص الاقتصاديات النامية بلغ حجم تدفقاتها خلال نفس السنوات تواليا بـ 725، 729، 778، 681 مليار دولار، ومنه نلاحظ أن تفوقت الدول المتقدمة في حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد خلال سنة 2011، أمّا في سنوات 2012، 2013، 2014 تفوقت الدول النامية على الدول المتقدمة وهذا نتيجة لاتخاذ الدول النامية عدة آليات حديثة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل صناديق الثروة السيادية، وسياسات التنمية الشاملة والمستدامة، والشركات متعددة الجنسيات.

وهذا يعني أن المتتبع لحركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم يجد أنها لم تعد مفيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجاذبة وهذا من خلال آليات حديثة لجذبه.

✍ **الفرضية الثالثة** : تشير إلى أن المناخ الاستثماري في الجزائر ومصر بمحدداته الحالية ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبعد دراسة المؤشرات الدولية والإقليمية للمناخ الاستثماري اتضح أن مصر لها مناخ استثماري ملائم إلى حد كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أمّا بالنسبة للجزائر لا يزال مناخها الاستثماري غير ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي.

إذن صحيح يظهر الفرق من خلال مدى استقرار المؤشرات الكلية والمؤشرات تقييم المناخ الاستثماري (المؤشرات الدولية والإقليمية)، الأخيرة ايجابية أكثر عنها في الجزائر.

❷ **النتائج**: وتم تقسيم هذه النتائج إلى ثلاثة عناصر وهي:

النتائج النظرية والتي نوضح فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الجانب النظري حول الاستثمار الأجنبي المباشر، والنتائج التطبيقية سنبرز فيها أهم النتائج التي تم الخروج بها من الجانب دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة التي هي محل الدراسة:

2-1. النتائج النظرية: نذكر أهم هذه النتائج في التالي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول النامية في الحصول على مصادر تمويل دولية بديل عن المديونية وعبئها على البلاد، ولكونه يلقى قبولاً على المدى البعيد لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية الأخرى, بالإضافة إلى كونه مكمل للادخار المحلي، بدون أي التزام من الدولة المضيفة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في عملية التنمية بالدول المضيفة من خلال التكنولوجيا المصاحبة له، إن أحسنت هذه الدول استيعابها واستغلالها في العمليات الإنتاجية، وقد أكدت النظريات الاقتصادية على دور الابتكار والتجديد في تحديد القدرة التنافسية لأي مؤسسة أو دولة على المستوى الدولي.
- توضح لنا النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر أن الشركات تقوم بهذا النوع من الاستثمارات من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بها من خلال تحقيق إستراتيجياتها المتمثلة في غزو الأسواق الخارجية وحماية مصالحها، وكذلك استغلال الإمكانيات المتقدمة من قبل حكوماتها وما تمنحه الدول المضيفة من فرص استثمارية لها.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات المحلية من خلال المحاكاة واكتساب الخبرات من المستثمرين الأجانب، حيث بات أكثر من أي وقت مضى من أولويات اهتمام الدول سواء النامية أو المتقدمة.
- يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدم هذا البلد من حوافز وامتيازات مختلفة، وإن توفير المناخ المناسب للاستثمار وكذا تحقيق الاستقرار السياسي هما أيضاً يؤثران في ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.

2-2 النتائج التطبيقية: ومن خلالها نبرز أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث وسنقوم بذكر نتائج كل بلد على حدى كما يلي:

2-2-1. بالنسبة للجزائر: من أهم هذه النتائج هي:

- المنظومة التشريعية والمؤسساتية تعد إطاراً مقبولاً للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن عمق هذا الإطار هو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،فهي بعيدة عن روح التعامل مع الاستثمار، وقد حان الوقت لصناع القرار للتعامل معها بقدر أهميتها.
- يعد نصيب الجزائر من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ضعيف خلال الفترة 2000-2016 إذا ما قورن مصر بالرغم من الإمكانيات والقدرات التي تمتلكها، وترتكز هذه التدفقات على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى.
- رغم ما بذلته الجزائر من مجهودات في سبيل إصلاح بيئة الأعمال بها، إلا أن ما تدفق إليها من استثمارات أجنبية مباشرة لم يكن في مستوى إنتظاراتها، حيث كانت التدفقات ضعيفة وقليلة الأثر على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ومتمركزة في قطاعات محدودة.
- احتلت الجزائر المرتبة الثامنة من بين الدول العربية الأكثر استقبال للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحصة 3.4% من الإجمالي العربي سنة 2014، حسب ما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في التقرير السنوي للمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015.
- من خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي تبين أن أهم القطاعات التي بها نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية هو قطاع المحروقات ليقدر خلال الفترة2003-2015 برصيد 19130 مليون دولار بحصة 28.1%من إجمالي القطاعات بنسبة للاقتصاد الجزائري.
- تعاني الجزائر العديد من الاختلالات في مناخ الاستثمار والتي يؤكدها الترتيب المتأخر في المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الاستثمار،مما يعطي صورة سلبية ويضعها في آخر اهتمامات المستثمرين الأجانب.

2-2-2. بالنسبة لمصر: ومنه نستعرض أبرز النتائج كالتالي:

- نجحت الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها مصر في استقرار مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلاّ أنها مرتبطة بشكل كبير الوضع السياسي والأمني.

- مصر تعرضت لتذبذب بالاستقرار السياسي في الفترة الحالية والناتجة عن ثورة 25 يناير وهو ما أثر جذب الاستثمارات المباشرة، ولديها بسوق واسعة أهم ما يميزها العدد السكاني الهائل فضلا عن ضعف الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومنشآت البنية التحتية المقبولة نوعا ما.
- التطور الإيجابي في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وتتركز هذه التدفقات في قطاعات السياحة والخدمات وكذلك الصناعة، تسبب هذه التدفقات في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية، خاصة فيما يخص توفير فرص العمل.
- جاءت مصر في المرتبة الثالثة من بين الدول العربية الأكثر استقبال للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 6 مليارات دولار بحصة 13.7% من الإجمالي العربي سنة 2014، حسب ما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في التقرير السنوي للمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015.
- تملك مصر مناخ استثماري ملائم جداً للاستقطاب المستثمرين الأجانب إليها وهذا حسب المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، لهذا اعتبرت مصر ثالث دولة عربية استقطابًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2014 لتأتي بعد الإمارات الأولى والسعودية الثانية.

2-3. دراسة المقارنة: ومنه سنحاول إبراز ما تم التوصل إليه في الدراسة التطبيقية:

✍ لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في كل من الجزائر ومصر مقارنة بإمكانياتها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، لكن مصر كان لها نصيبها أكبر من حيث التدفقات وبعدهما الجزائر وهذا خلال الفترة 2000-2016، وكان ذلك بسب محاولة مصر التنويع في الاقتصاد.

✍ من خلال المؤشرات الدولية لتقييم المناخ الاستثماري نلاحظ أن دولة مصر ذات مناخ استثماري ملائم أفضل من الجزائر، وهناك فارق شاسع في المناخ الاستثماري بينهما.

✍ نلاحظ من خلال المؤشرات الإقليمية أن مصر تفوقت على والجزائر في مؤشر بيئة الأعمال، وهذا المؤشر يعتبر مهم جداً وهو أحد الأسباب الذي جعل مصر تستقطب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية، أمّا فيما يخص مؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية ومؤشر التنافسية العربية، فإن مصر تتفوق على كذلك، فالجزائر تبتعد مصر كثيرًا في هذه المؤشرات.

❸ **التوصيات:** يقتضي علينا بعد نهاية هذا البحث وبناءاً على النتائج التي توصلنا إليها سابقاً تقديم جملة من التوصيات لكل من الجزائر مصر,والتي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردها كما يلي:

3-1. بالنسبة للجزائر: من خلال النتائج التي تم التطرق إليه فيما يخص الجزائر سنقدم بعض التوصيات وهي:

- دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية الاقتصادية والقانونية أو الإدارية أو الإجرائية والإسراع بحلها، وضرورة تسريع وتعميق الإصلاحات التشريعية والهيكلية، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري, ووضع آليات تتيح تقليص التكاليف للمستثمر.
- تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم حجمه في القطاعات خارج المحروقات، وذلك بوضع إستراتيجية ترويجية مكثفة تعمل على تحسين صورتها أمام المستثمرين الأجانب وتفعيل دور سفارات في الخارج لتسويقها كمستقبل واعد للاستثمارات الأجنبية، لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- إصلاح النظام التعليمي والتكويني بما يسمح بإفراز عمالة مدربة ومؤهلة، وكذلك محاربة الفساد المالي والإداري وغيرهما، وفرض عقوبات صارمة ضد كل من يخترق القوانين.
- العمل على إزالة العراقيل البيروقراطية بما يتيح تخفيضاً في الإجراءات واقتصادا في الوقت والتكاليف، وتقديما لمساعدة اللازمة للمستثمرين وحل المشاكل التي تواجههم بالسرعة والكفاءة المطلوبتين.
- وضع نظام للحوافز يشجع الاستثمارات الأجنبية بحسب أهميتها للاقتصاد الوطني وأولويات التنمية المحلية، وتنويع المشاريع المرخص لها بين المشاريع كثيفة رأس المال للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وأنماط الإدارة الحديثة,والمشاريع كثيفة عنصر العمل للتنمية المحلية وتوفير عدد كبير من فرص العمل.
- العنصر الأهم في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية هو بيئة المناخ الاستثماري، مثل بيئة الأعمال والتنافسية وغيرهما، وبهذا يجب على الجزائر تحسين وتهيئة مناخ استثمار جيد لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها.

2-3. بالنسبة لمصر: ومنه نقدم بعض التوصيات على ضوء النتائج المتوصل إليها:

- ربط الحوافز الضريبية بالدرجة الأولى بالشركات التي لها فعالية الأداء التصديري، لأن الشركات هي التي تجتذب نسبة أكبر من العمالة الوطنية، والقدرة على توفير التكنولوجي، ويجب كذلك السعي إلى إبرام المزيد من الاتفاقيات الدولية الثنائية خاصة اتفاقيات الازدواج الضريبي.
- يجب على مصر أن لا تعتمد في استثمارها على دول مجلس التعاون الخليجي فحسب، وإنما تبحث على شراكات مع دول أجنبية ومتطورة في الاستثمار بكل مجالاته وقطاعاته، لخلق الأسواق الكبيرة التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وليس على قطاع معين وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية.
- تقييم مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي من خلال دراسة تأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية (زيادة وتنويع الصادرات، تدريب وتوظيف العمالة)، ونقلا لتقنية (التكنولوجيا) والبحث والتطوير.

❹ **آفاق الدراسة**: يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلاّ المحاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية إشكاليات أخرى جديرة بالاهتمام والدراسة نذكر منها:

✍ ما هو واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض دول شمال إفريقيا؟ وما هو موضعها في المؤشرات الدولية والإقليمية؟ وما هي أهم الآليات والحوافز الحديثة لجذبه في هذه الدول؟

✍ ما مدى تأثير المناخ الاستثماري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2006-2017.

✍ ما مدى مساهمة تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة دول المغرب العربي في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية؟.

✍ ما أهمية جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة؟ وما هو دورها في تكملة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والاستثمار المحلي في تدعيم نمو اقتصاديات الدول العربية؟.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. أحمد زكريا سيان، **مبادئ الاستثمار**، دار النهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
2. جبل برتان، **الاستثمار الدولي، ترجمة على مقلد، علي زيعور**، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، لبنان، 1970.
3. حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسات المالية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
4. حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
5. حسين عبد المطلب الأسرج، **إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213، أغسطس 2005.
6. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، الطبعة الثالثة، دار الإسلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.
7. عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
8. عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
9. عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التداول وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2001.
10. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، مطبعة المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط2، 1991.
11. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصادية المشاركة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.
12. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
13. فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
14. محمد دريد السمرائي، "**الاستثمار الأجنبي– المعوقات والضمانات القانونية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
15. محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2008.
16. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

17. منير إبراهيم هندي، **صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين**، منشأة المعارف، القاهرة، 1994.

المذكرات والرسائل الجامعية :

1. أحمد قديد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة دراسة إحصائية مقارنة الجزائر، تونس، المغرب من (2007/1993)**، مذكرة ماجستير، سنة (2010/2009).

2. أحمد نصير، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (خلال الفترة 2012/1990)**، أطروحة دكتوراه، سنة 2014/2013.

3. إياد كاظم عيدان، **البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق**، مذكرة ماجستير، سنة 2010.

4. جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، أطروحة دكتوراه، سنة (2015/2014).

5. حمزة بن حافظ، "**دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1998–2008)**"، مذكرة ماجستير في التسيير والمناجمنت، تخصص: التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

6. خالد حشف وصهيب قماري، **تقييم تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية (دراسة مقارنة الجزائر، السعودية، قطر)**، مذكرة ماستر، سنة (2016/2015).

7. رجب إبراهيم إسماعيل إسماعيل: "**إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية، دراسة ميدانية**، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2003.

8. رفيق نزاري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007).

9. سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، سنة (2007/2006).

10. عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه، سنة (2004/2003).

11. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996–2005)**، أطروحة دكتوراه، سنة (2008/2007).

12.عبد الكريم بن عراب، **أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

13.عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

14.غلا شبوط، **واقع الاستثمارات في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2002/2012)**، مذكرة ماستر، 2013/2012.

15.فارس فضيل، "**أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004).

16.فاروق سحنون، "**قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**"، (مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009).

17.فلاح خلف الربيعي، **أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مقالة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية ،كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار، ليبيا، جوان 2004.

18.كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين (الصين، تركيا، مصر، الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، سنة (2013/2012).

19.كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، سنة 2004.

20.محمد العيد بيوض، "**تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية (دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010).

21.محمد داودي، **السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، سنة 2012

22.نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2005.

23.نورية عبد محمد، "**أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي** (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي لمدة 1992-2010)"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، العراق، 2012).

24. يحى سعيدي، "**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006).

25. يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد الله بنقا، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي**، المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أرادو، مصر، 21/18 ديسمبر 2005.

الملتقيات والمداخلات :

1. أمال براهمية، دلال سلايمية، **التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، مداخلة في إطار ملتقى سياسات التمويل وآثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006.

التقارير والمجلات :

1. البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.

2. بولعيد بعلوج، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4.

3. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010.

4. دليل الاستثمار 2008.

5. دينا أحمد عمر، **أثر الصادرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، مقالة منشورة في مجلة تنمية الرافدين العدد 29 سنة 2005.

6. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008.

7. محمد غالي، **انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على فاعلية السياسات الاقتصادية في الدول العربية**، مقالة منشورة في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة الكوفة، العراق، سنة 2005.

8. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "**التدفقات الرأسمالية إلى مصر وسياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، أكتوبر 2003.

9. مشتاق باركر، "**الاستثمار المباشر الأجنبي وتجربة الشرق الأوسط**"، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 8، 1999.

10. المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الصفاة، الكويت، 2012.
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2010.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**"، الكويت، 2011.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**" الكويت، 2010.
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، سنوات 2008، 2009، 2010.
15. وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية، الموقع الرسمي، العدد رقم 20، مجلة رؤية تركية في 2017.
16. وزارة الاستثمار، وزارة الاستثمار في عام، تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي 2010/2009.
17. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI، تقرير 2011.

الجرائد والمناشير الرسمية :

1. الجريدة الرسمية، الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47.
2. الجريدة الرسمية، القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، رقم 180.
3. الجريدة الرسمية، القانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، العدد 35.
4. الجريدة الرسمية، القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، العدد 39.
5. الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64.
6. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 13-320 المؤرخ في 2013/09/26، المتعلق بكيفيات اللجوء إلى التمويل الضروري لإنجاز استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة، العدد 48، الصادرة في 2013/09/29.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. ANIMA "**les investissements directs étrangères (IDE) dans la région MEDA en 2004**" investir en méditerranée, notes et études, N°15, Janvier 2005, http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/EH5_MIPO-2004_VF.pdf.
2. ANIMA "**les investissements directs étrangères (IDE) dans la région MEDA en 2006**" investir en méditerranée, notes et documents N°23, Mai 2007.

http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/07-05-30-bilan-ide-meda-2006-fr.pdf.
3. ANIMA "**les investissements directs étrangères et partenariats vers pays méd en 2009**" investir en méditerranée, études N°14, Avril 2010, sur le: http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/AIN_IDE_partanarits-2009_fr_6-05-2010.pdf.
4. B. Hugonnier, "investissements directs coopération international et firmes multinationales", édition: economica, Paris, 1984.
5. Hymer Stephane, **The international operation of national firms : A study of Foreign Direct Investment**, ،the MIT, Cambridge, 1976.
6. Pierre- salle, "**problèmes économiques généraux**", édition: dunod, Paris, 1986.
7. UNCTAD "**Word Investment Report 2009: Transnational corporations, agricultural production and development**" New York, July 2009.
8. UNCTAD, Inward FDI Performance and Potential Index Rankings 1990-2010, table 28,Geneva, 2011.
9. United Nations Center on Transnational Corporations, **The Determents of Foreign Direct Investment A survey of the Evidence,** United Nations, New York, 1992.
10. Weiskopf, I. : The Impact of Foreign Capital Inflow on domestic Savings in Underdeveloped Countries, in: Journal of International Economics, Vol. 2 1972.
11. Wladimir- Andreff, **"Les multinationales globales"**, éditions: la de découverte, Paris, 1995.
12. World Economic Forum, "**The Global Competitiveness Report**", 2012-2013.

مواقع الويب :

1. البنك المركزي المصري "**صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وفقًا للدول**"، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 12، نقلاً عن الموقع الإلكتروني:
.http://www.cbe.org.eg/Bulletinyrs.aspx
2. بوابة الوزارة الأولى، "**حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008**"، نقلاً عن الموقع: .http://www.premier-ministre.gov.dz
3. جريدة المساء اليومية، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم**"، العدد 3805، الصادرة بتاريخ: 2009/08/27.
http://www.alarabonline.org/previonspages/alarab%20daily/2007/01/08/p12.pdf
4. القانون الشامل، "**الوضع القانوني للاستثمار الأجنبي بعد التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر**"، تم تصفح هذا الموقع: .http://droit7.blogspot.com

الملاحق

الباب الثّالث

الضّمانات الممنوحة للمستثمرين

المادّة 14 : يعامل الأشخاص الطبيعيّون والمعنويّون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصّلة بالاستثمار.

ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيّين والمعنويّين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيّات الّتي أبرمتها الدّولة الجزائريّة مع دولهم الأصليّة.

المادّة 15 : لا تطبّق المراجعات أو الإلغاءات الّتي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلاّ إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

المادّة 16 : لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إداريّة، إلاّ في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

ويترتّب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.

المادّة 17 : يخضع كلّ خلاف بين المستثمر الأجنبي والدّولة الجزائريّة يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدّولة الجزائريّة ضدّه، للجهات القضائيّة المختصّة، إلاّ في حالة وجود اتفاقيّات ثنائيّة أو متعدّدة الأطراف أبرمتها الدّولة الجزائريّة، تتعلّق بالمصالحة والتّحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاصّ ينصّ على بند تسوية أو بند يسمح للطّرفين بالتوصّل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاصّ.

الباب الرابع

أجهزة الاستثمار

الفصل الأوّل

المجلس الوطني للاستثمار

المادّة 18 : ينشأ مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص "المجلس" يرأسه رئيس الحكومة.

المادّة 19 : يكلّف المجلس على الخصوص بما يأتي :

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها،
- يقترح تدابير حفزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة،
- يفصل في الاتفاقيّات المذكورة في المادّة 12 أعلاه،
- يفصل في المزايا الّتي تُمنح في إطار الاستثمارات المذكورة في المادّة 3 أعلاه،
- يفصل، على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخصّ المناطق الّتي يمكن أن تستفيد من النّظام الاستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر،
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضروريّة لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه،
- يحثّ ويشجّع على استحداث مؤسّسات وأدوات ماليّة ملائمة لتمويل الاستثمار، وتطويرها.
- يعالج كلّ مسألة أخرى تتّصل بتنفيذ هذا الأمر.

المادّة 20 : تحدّد تشكيلة المجلس وتنظيمه وسيره عن طريق التّنظيم.

الفصل الثّاني

الوكالة الوطنيّة لتطوير الاستثمار

المادّة 21 : الوكالة المذكورة في المادّة 6 أعلاه مؤسّسة عموميّة تتمتّع بالشخصيّة المعنويّة والاستقلال المالي.

تتولّى الوكالة، في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنيّة، على الخصوص المهامّ الآتية :

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها،
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم،
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسيّة للمؤسّسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللاّمركزي،
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التّرتيب المعمول به،

- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادّة 28 أدناه،

- التأكّد من احترام الالتزامات الّتي تعهّد بها المستثمرون خلال مدّة الإعفاء.

يحدّد تنظيم الوكالة وسيرها عن طريق التّنظيم.

المادّة 22 : يوجد مقرّ الوكالة في مدينة الجزائر. وللوكالة هياكل لامركزية على المستوى المحلّي.

ويمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.

يحدّد عدد الهياكل المحلّيّة والمكاتب في الخارج ومكان تواجدها عن طريق التّنظيم.

الشبّاك الوحيد

المادّة 23 : ينشأ شبّاك وحيد ضمن الوكالة، يضمّ الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار.

يؤهّل الشبّاك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإداريّة الضروريّة لتحقيق الاستثمارات، موضوع التّصريح المذكور في المادّة 4 أعلاه.

يحتجّ بقرار الشبّاك الوحيد على الإدارات المعنية.

المادّة 24 : ينشأ الشبّاك الوحيد على مستوى الهيكل اللاّمركزي للوكالة.

المادّة 25 : يتأكّد الشبّاك الوحيد، بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنيّة، من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليّات تأسيس المؤسّسات وإنجاز المشاريع.

ويسهر على تنفيذ إجراءات التّبسيط والتّخفيف المقرّرة.

المادّة 26 : تنشىء الدّولة انطلاقا ممّا تبقّى من أصول المؤسّسات العموميّة المنحلّة، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار، حافظة عقاريّة وغير منقولة ، يُسند تسييرها إلى الوكالة المكلّفة بتطوير الاستثمار المذكورة في المادّة 6 أعلاه.

تحدّد كيفيّات تنفيذ هذه المادّة عن طريق التّنظيم.

المادّة 27 : يتمّ عرض أراضي الأساس العقاريّة من خلال تمثيل الهيئات المكلّفة بالعقار الموجّه للاستثمار، على مستوى الشبّاك الوحيد اللاّمركزي.

الباب الخامس
أحكام تكميليّة

المادّة 28 : ينشأ صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاصّ.

يوجّه هذا الصندوق لتمويل التكفّل بمساهمة الدّولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، ولا سيّما منها النّفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسيّة الضروريّة لإنجاز الاستثمار.

يحدّد المجلس الوطنيّ للاستثمار المذكور في المادّة 18 أعلاه جدول النّفقات الّتي يمكن إدخالها في هذا الحساب.

تحدّد كيفيّات تنظيم هذا الصّندوق وسيره عن طريق التّنظيم.

الباب السّادس
أحكام مختلفة

المادّة 29 : يحتفظ بالحقوق الّتي يكتسبها المستثمرون فيما يخصّ المزايا الّتي يستفيدون منها بموجب التشريعات الّتي تؤسّس تدابير تشجيع الاستثمارات، وتبقى هذه المزايا سارية إلى غاية انتهاء المدّة وبالشّروط الّتي منحت على أساسها.

المادّة 30 : يمكن أن تكون الاستثمارات الّتي تستفيد من المزايا المنصوص عليها في هذا الأمر موضوع نقل للملكيّة أو تنازل. يلتزم المالك الجديد لدى الوكالة بالوفاء بكلّ الالتزامات الّتي تعهّد بها المستثمر الأوّل والّتي سمحت بمنح تلك المزايا، وإلاّ ألغيت تلك المزايا.

المادّة 31 : تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرّة التّحويل يُسعّرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقّق من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه. كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقيّة الصّافية النّاتجة عن التّنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية.

استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الجزائر) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014				
اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Jelmoli Holding AG	سويسرا	5	4,500	3,539
Orascom Group	مصر	6	4,481	2,814
Grupo Ortiz Construccion	أسبانيا	4	2,344	2,049
Accor	فرنسا	5	1,095	649
Dallah Albaraka Group	السعودية	6	187	98
Nissan	اليابان	7	252	70
Tunisie Leasing	تونس	6	114	66
BNP Paribas	فرنسا	6	202	66
HSBC	المملكة المتحدة	5	146	64
Societe Generale (SocGen)	فرنسا	5	95	51

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات السنة الثانية والثلاثون العدد الفصلي الثاني (أبريل-يونيو)2014

استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (مصر) من يناير 2003 إلى مارس 2014				
اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Arabtec Holding	الإمارات	13	28,904	39,761
Al-Futtaim Group	الإمارات	6	8,698	5,784
Dana Gas	الإمارات	7	1,251	4,617
Majid Al Futtaim Group (MAF Group)	الإمارات	9	10,549	2,849
Eni SpA (Eni)	إيطاليا	6	1,133	1,139
Credit Agricole	فرنسا	23	437	253
BNP Paribas	فرنسا	14	266	154
Dallah Albaraka Group	السعودية	9	171	99
Fawaz Alhokair Group	السعودية	5	550	88
HSBC	المملكة المتحدة	7	133	77

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات السنة الثانية والثلاثون العدد الفصلي الثاني (أبريل-يونيو) 2014

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة باللغة العربية والانجليزية	
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	
المقدمة	**أ – و**
الفصل الأول : الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	**08**
المبحث الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر مقاربة نظرية	**09**
المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه وأهدافه ومبادئه	09
المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	17
المطلب الثالث : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي والعملي	18
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	**32**
خلاصة الفصل	**45**
الفصل الثاني : واقع وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مؤشرات دولية وإقليمية	
تمهيد	**47**
المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر	**48**
المطلب الأول : قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر	48
المطلب الثاني : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر	56
المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر	64

المبحث الثاني : تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المؤشرات الإقليمية والدولية	**70**
المطلب الأول : المؤشرات الدولية	70
المطلب الثاني : المؤشرات الإقليمية	76
المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر	84
خلاصة الفصل	**93**
الخاتمة	**95**
قائمة المراجع	
الملاحق	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	عتبة الملكية حسب بعض الدول	16
2-2	مساهمة الدول في رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة (جويلية 2000 – جوان 2016)	57
2-3	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (2002-2010)	59
2-4	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة 2000-2011	66
2-5	حجم ومخزون الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر سنة 2010 بالمليون دولار	67
2-6	يوضح متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	69
2-7	ترتيب الجزائر ومصر في مؤشر الأداء والإمكانيات في الفترة 2000-2010	70
2-8	ترتيب وتنقيط الجزائر ومصر في مؤشر التنافسية العالمي في الفترة 2007-2015	72
2-9	موضع الجزائر ومصر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية في الفترة 2007-2011	75
2-10	وضع الجزائر ومصر في مؤشر بيئة أداء الأعمال في الفترة 2006-2016	78
2-11	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر ومصر في الفترة 2006-2009	80
2-12	وضع الجزائر ومصر في مؤشر التنافسية العربية في الفترة 2003-2011	83

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مراحل دورة حياة المنتج	21
1-2	دورة حياة المنتج الدولي	24
2-3	تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (2000-2016)	58
2-4	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2010)	60
2-5	الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة	77
2-6	هيكل مؤشر التنافسية العربية	81